الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

تحت عنوان:

أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2012-2022)

من إعداد الطلبة:

منصر إسماعيل

زروق صلاح الدين

ناقص عبد الرزاق

تحت إشراف الدكتور:

تجاني محمد العيد

أعضاء لجنة المناقشة

د.مصباحي محمد الامين	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيسا
د. تجاني محمد العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا
د.هويدي عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية و تجارة دولية

تحت عنوان:

أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2012-2022)

من إعداد الطلبة:

منصر إسماعيل

زروق صلاح الدين

ناقص عبد الرزاق

تحت إشراف الدكتور:

تجاني محمد العيد

أعضاء لجنة المناقشة

د.مصباحي محمد الامين	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيسا
د. تجاني محمد العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا
د.هويدي عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

كلمة شكر

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك
علينا بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به
علينا من توفيق وسداد وعلى ما منحتنا من قدرة
على تخطي الصعاب وتذليل العقبات ....
ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر
والتقدير والعرفان إلى الدكتور المحترم :
" تجاني محمد العيد"
الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة
التي كانت لها أثر في إنجاز هذا العمل
كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأعضاء لجنة المناقشة
على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه

كما نشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل
من قريب أو من بعيد ....

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من كلله الله بالهبة والوقار ،إلى من علمني العطاء دون انتظار ، إلى روح عزت عند خالقها فرفعها إلى جواره ....
أبي الغالي رحمة الله عليه. إلى من أجلها تهون الحياة ،إلى من حشحش حبها في القلب فكانت الهواء والنبض قرة عيني أمي الغالية. إلى التي قاسمتني الحياة ومتاعبها ،جوهرة حياتي ورفيقة دربي ، زوجتي العزيزة. إلى فلذتا كبدي ، فراس ورنيم. إلى إخوتي وأخواتي، حياة، محمد، مروة، صفاء وياسين
إلى أخي الذي لم تلده أمي "بالقط أيوب"
إلى جميع الأصدقاء والزملاء

منصر إسماعيل

إهداء

إلى من ربياني صغيراً،
وشجعاني فتى، ورفعاني شاباً، إلى
شمسي وقمري أبي الغالي وأمي الغالية، هذه
الرسالة لكم أنتم لأنكم أنتم.
أمي وأبي قطعتا القلب، أنتم الذين شددتم
سواري نجاحي هذا،
وأنتم الذين دفعتموني للأمام. وأنتم من
تستحقون أن تكون على
رأس قائمة الإهداء هذه.

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا
بالحلم و أكرمنا بالتقوى أتقدم بإهداء عملي
المتواضع إلى و أجلنا بالعافية إلى مدرستي الأولى في الحياة
أبي الغالي حفظه الله ورعاه. إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها
التي لم أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها أمي الغالية جزاها
الله عني خير الجزاء في الدارين.
و أهدي عملي هذا إلى أخي الصادق الأمين وكل أخواتي أحلام،
وداد و إيمان والى زوجتي العزيزة . . .
وإلى أعز ما أملك زهرات عمري وأميرات قلبي جويرية
و رنيم الأصيل وإلى كل الأهل والأقارب أهدي إلى
كامل من شاركوني الدرب وتقاسمنا معهم صفوف العلم
وكذلك إلي من شاركوني هذا العمل اسماعيل منصر
و زروق صلاح الدين وإلى كل من أحببناهم بإخلاص
وبادلونا نفس الشعور . . .

ناقص عبد الرزاق

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	III - I
فهرس الجداول و الأشكال	VI-IV
مقدمة عامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للواردات و النمو الاقتصادي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول الواردات و النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول :الإطار النظري للواردات	3
المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	9
المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الواردات	23
المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية	27
المطلب الأول: مسح بعض الدراسات السابقة حول الجزائر و بعض الدول العربية	27
المطلب الثاني: مسح بعض الدراسات السابقة حول بعض الدول الأجنبية	29
المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة و مساهمة البحث	31
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: دراسة قياسية لتبيين أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2012-2022)	**33**
تمهيد	34
المبحث الأول: واقع تطور الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر	35
المطلب الأول: تطور مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر	35
المطلب الثاني: مؤشرات حول الواردات في الجزائر	39
المبحث الثاني: منهجية الدراسة باستخدام نموذج أنجل – قرانجر	46
المطلب الأول: عموميات حول السلاسل الزمنية	46
المطلب الثاني: استقرارية السلسلة الزمنية	49
المطلب الثالث: نموذج أنجل – قرانجر	51

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر حجم الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	52
المطلب الأول: تحليل سلاسل متغيرات الدراسة والبيانات المستخدمة	52
المطلب الثاني : الخصائص الوصفية و الاختبارات الإحصائية	53
المطلب الثالث: اختبار علاقة التكامل المشترك لEnjel – Granger	61
خلاصة الفصل الثاني	63
خاتمة عامة	64
قائمة المراجع	67
قائمة الملاحق	70
الملخص	76

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	تطور النمو (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2021	36
(2–2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2012-2021	37
(2–3)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية	37
(2–4)	مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(%)خلال الفترة 2012-2021	38
(2–5)	الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2020	40
(2–6)	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2012-2020	41
(2–7)	واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 2012 إلى 2020	43
(2–8)	مصادر بيانات كل من الواردات والنمو الاقتصادي	53
(2–9)	دراسة الخصائص الإحصائية	54
(2–10)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت	55
(2–11)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع	55
(2–12)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع	56
(2–13)	نتائج الاستقرارية عند المستوى الأول	56
(2–14)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع	57
(2–15)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع	57
(2–16)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت	58
(2–17)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع	58
(2–18)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع	59
(2–19)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت	59
(2–20)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع	60
(2–21)	نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع	60

(**22–2**)	نتائج اختبار تقدير العلاقة الانحدارية بين متغيرات الدراسة	63
(**23–2**)	اختبار استقرارية بواقي العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي	63

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1–1**)	دالة الواردات بالنسبة للدخل	5
(**2–1**)	الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار	6
(**3–1**)	تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي	18
(**4–1**)	تصورات دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي	19
(**5–1**)	تصورات روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي	20
(**1–2**)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي(نسبة المئوية %)	38
(**2–2**)	قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2012-2020)	40
(**3–2**)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2012-2020	42
(**4–2**)	سلسلة تتضمن مركبة الاتجاه العام بالزيادة	46
(**5–2**)	سلسلة تتضمن مركبة ا ع بالنقصان	46
(**6–2**)	سلسلة تتضمن وجود المركبة الفصلية أو الموسمية	47
(**7–2**)	سلسلة تتضمن وجود المركبة الدورية	47
(**8–2**)	سلسلة تتضمن وجود المركبة العشوائية	48
(**9–2**)	مدى استقرارية PIB	53
(**10–2**)	مدى استقرارية IMP	53
(**11–2**)	مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية لمتغيرات الدراسة	62

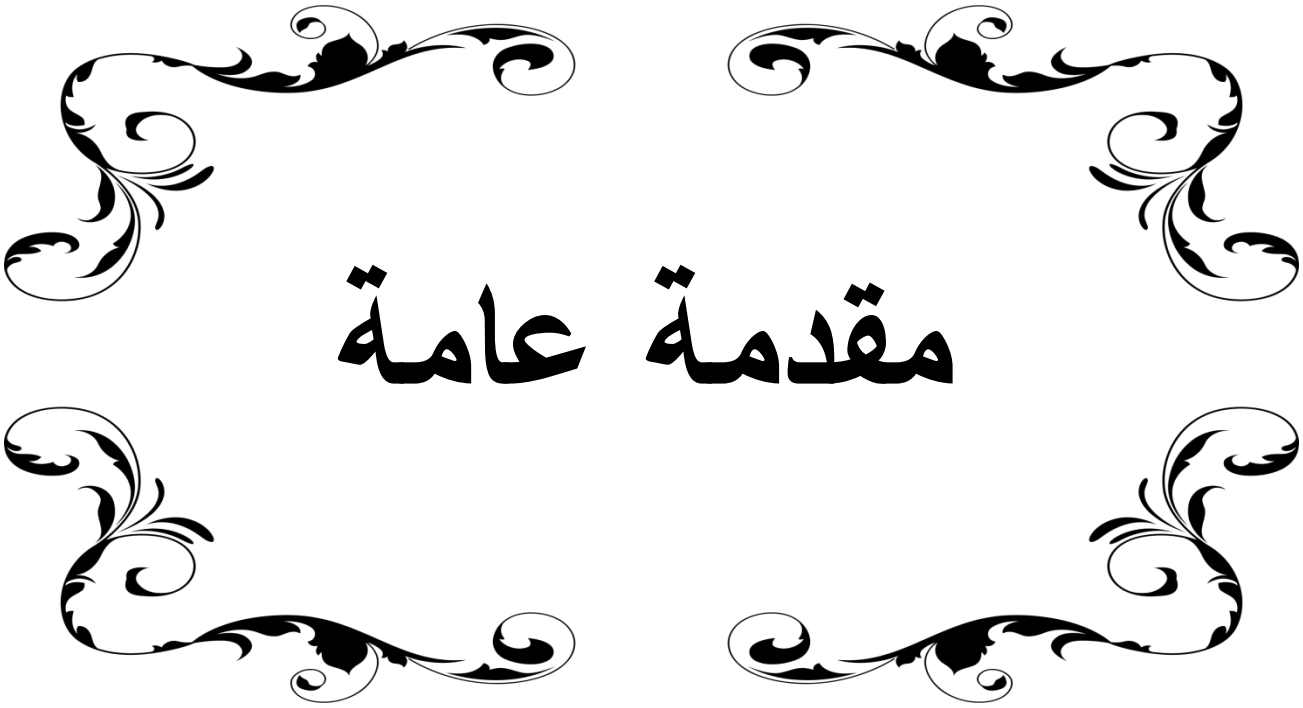

مقدمة عامة

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات كبيرة في مجال التجارة الدولية، التي تعتبر أداة فعالة في تطوير علاقات التبادل بين الدول، إذ تهتم بدراسة جميع جوانب النشاط الاقتصادي، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات بين الدول من حركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

والجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وإلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول فيما بينها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من القيام بمعاملات التبادل من استيراد وتصدير.

إذ يشكل جانب الاستيراد أي الواردات من السلع والخدمات جزءا هاما للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على المتطلبات التي لا يمكن إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى نذكر منها الواردات الاستهلاكية التي تخص بصفة أساسية المواد الغذائية، الواردات الإنتاجية مثل الآلات والمعدات.

وتعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

ووفقا لما سبق ومحاولة منا للإحاطة بموضوع الواردات في الجزائر قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2022 ؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالي:

- فيما يتمثل الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر؟
- كيف تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي بالجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي؟
- ما هي العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :قامت هذه الدراسة على عدة فرضيات موضحة كما يلي:

- يغلب على مكونات الواردات الجزائرية السلع الاستهلاكية مما يبين تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.
- بما أن الجزائر لا تمتلك صناعة قوية، فمن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الواردات إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة سببية بين النمو والواردات في الجزائر.

– تبرز علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في تأثير الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع و الموارد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية.

أسباب اختيار الدراسة:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، من بينها:

– الاهتمام بالاقتصاد، والتجارة الخارجية خصوصا كونها مفتاح التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
– قلة الدراسات القياسية التي عالجت هذا الموضوع.
– إمكانية مواصلة البحث فيه مستقبلا.

الأهمية :إن لهذا الموضوع أهمية بالغة ذكرنا منها ما يلي:

– تكتسب دراسة الواردات أهمية خاصة نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الدولية لتأمين العديد من السلع والموارد الأولية.
– أثار الواردات التي تنعكس على النمو الاقتصادي ومختلف القطاعات.
– يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الواردات .والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

الأهداف : إن الأهداف التي سعينا إلى تحقيقها من خلال هذا البحث تمثلت في:

أن هذه الدراسة الخاصة بدراسة أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (2012-2022) إلى عدة أهداف منها:

– التعرف على السياسة الخارجية المتبعة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وتحديد العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.
– التعرف على التركيب السلعي للواردات وتوزيعها الجغرافي وما مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في البحث هي:

– قلة المراجع الخاصة بالاقتصاد القياسي.
– صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية.
– تضارب القيم الإحصائية من مصدر إلى آخر.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند عرض الإطار النظري للواردات والنمو الاقتصادي وكذا عند مسح الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد فيه على المنهج القياسي

لعرض واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى جانب استخدام المنهج الكمي لتحديد اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة .

هيكل البحث:

من اجل اكتمال الهدف وبلوغ الغاية من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين أساسيين ،إذ تعلق الفصل الأول بالإطار النظري للواردات والنمو الاقتصادي، والذي تضمن مبحثين اثنين، أولهما كان حول الواردات والنمو الاقتصادي،بينما كان الثاني حول مسح الدراسات السابقة لهذا الموضوع مع إبراز القيمة المضافة لها.أما الفصل الثاني فقد غطى الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الدراسة التحليلية و القياسية، فتم في المبحث الأول تحليل واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، في حين تناول المبحث الثاني منهجية الدراسة أما المبحث الثالث فكان حول الدراسة القياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للواردات و النمو الاقتصادي

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية ،وهي تعد من القطاعات المهمة كونها تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، في جانبيها الصادرات والواردات ،إذ يوجد بينهما ارتباط وثيق بحيث أن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى، و بعبارة أخرى تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية ،فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فإن هؤلاء لن يحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة و لن تتمكن الدولة المستوردة أن توفر ما لا تملكه وهذه هي العلاقة التي تربط الدول فيما بينها ألا وهي التجارة الدولية.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإلمام بالجوانب النظرية للواردات و النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات ومسح للدراسات السابقة كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم حول الواردات والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني :مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الواردات و النمو الاقتصادي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بالواردات والنمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما، ومن ثم التعرف على أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول :الإطار النظري للواردات

تختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لأنواع لها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

فيما يلي سيتم التعريف بمفهوم الواردات ومحددات الطلب على الواردات، إلى جانب الإشارة لمفهوم التجارة الخارجية والانفتاح التجاري.

أولا :تعريف الواردات

1. **تعريف الواردات** : تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية[1].
2. **مفهوم التجارة الخارجية** :تعرف بأنها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال ، وتنشا بين الأفراد أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية يقطنوا وحدات سياسة مختلفة[2].
3. **الانفتاح التجاري**: هو إزالة القيود الكمية والنوعية (التعريفات والحصص والحظر) المفروضة على التجارة الخارجية، و إزالة القيود المفروضة على أسواق الصرف[3].

ثانيا : دالة الواردات

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب على الواردات ، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية[4]:

$$M_t = f(y_t, P_t^m, P_t^d)$$

[1] عمر صخري ،التحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 ، ص131-132.

[2] جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ،الأكاديميون لنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2014 ،ص217 .

[3] رحماني العربي، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد1، المجلد 08، 2018، ص 20.

[4] كلثوم صافي ،اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010) مذكرة تخرج ماجستير في الاقتصاد الدولي ،جامعة وهران، 2014، ص 66-67-68.

حيث: M_t الطلب على الواردات الكلية في السنة. y_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة.

P_t^m أسعار الواردات في السنة . P_t^d أسعار السلع المنتجة محليا في السنة.

وتفيد هذه المعادلة إن التغيرات في قيمة الواردات يفسرها الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا.

وعليه يمكن كتابة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية،على الشكل التالي:

$$M_t = f(y_t, \frac{P_t^m}{P_t^d})$$

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على واردات مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية وذلك بعد تثبيت الدخل، فحسب نظرية الطلب، نلاحظ إن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى خفض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات.

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:

$$M_t = f(y_t, p_t, z_t, u_t)$$

باعتبار أن $\mathbf{u_t}$ يعبر عن حد الخطأ بالقياس و التحديد. $\mathbf{z_t}$ المحددات التفسيرية الإضافية (حصيلة الصادرات، عدد السكان، حجم التمويل و موجدات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية، معدل التضخم، معدل سعر الصرف).

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني،وهي علاقة طردية إذا زادا الدخل تزداد الواردات [1]. وذلك حسب المعادلة التالية:

$$M = M_0 + my$$

حيث : M تمثل الواردات. M_0 تمثل الواردات المستقلة عن الدخل.

m الميل الحدي للاستيراد. y الدخل الوطني.

الميل الحدي للاستيراد : هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل. وهو يعرف بالمعادلة التالية:

$$m = dm/dy$$

[1] عمر صخري ، مرجع سابق ذكره ، ص130 .

ثالثا: محددات الطلب على الواردات: يقصد بها :مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة .وتتمثل فيما يلي[1]:

I. العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات: يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات و تشمل كلا من :

1. الدخل: يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وفقا للنظرية التقليدية، التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، كما هو مبين في الصيغة التالية

$$M = (\frac{P_m}{P_y}, \frac{Y}{P_y})$$

حيث: M تمثل حجم الواردات . Y الدخل النقدي المحلي.

P_m أسعار الواردات. P_y أسعار السلع المنتجة محليا.

الشكل(1-1): دالة الواردات بالنسبة للدخل

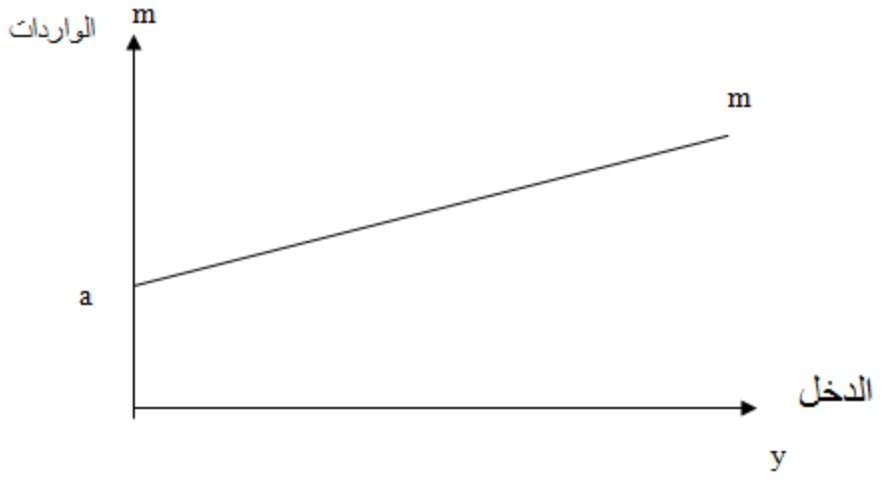

المصدر:كروشة إيمان ، مرجع سابق ذكره ، ص19.

نلاحظ من خلال الشكل (1-1) إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك هو أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب

[1] كروشة إيمان ، محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على .شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي ، جامعة مستغانم ، 2009 ، ص :17-18-19.

المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة ، و بالتالي فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد.

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل و الطلب على الواردات عكسية، إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

2.الأسعار:أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب[1]:

- اثر الإحلال في الاستهلاك:أي انتقال الطلب إلى البدائل المحلية .
- أثر الدخل : حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.
- أثر الإنتاج: أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي.

الشكل(1-2): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار

المصدر: مدياني محمد، مرجع سابق ذكره ، ص25.

3.الصادرات :يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين :أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تُستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة

[1] مدياني محمد ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد الكمي، 2009 ، ص23 .

الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية تحتاج عادة إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية[1].

4.سعر الصرف :يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تنخفض قيمتها الكلية.

5.احتياطات الصرف الأجنبي :تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

II. **العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات:** توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للوردات، وهي كالتالي[2] :

1.التغيرات الديمغرافية: تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، مع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة .فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2.التنمية الاقتصادية: يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية إلى تزايد الحاجة للسلع الاستثمارية، ومنه زيادة الإنفاق على الواردات الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي، وارتفاع في مستوى المعيشة عند زيادة الطلب الاستهلاكي الذي يقابله إمكانية الإنتاج المحدودة، لهذا يستلزم علينا التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة هذا التزايد الاستهلاكي[3].

3.هيكل الحماية الجمركية: قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة .والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

4.سياسة توزيع الدخل: تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى.فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات .وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد.

[1] كلثوم صافي، مرجع سابق ذكره، ص69-70.

[2] خليد علي، مدياني محمد، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر (1970-2012) مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار العدد 280، ص397-398.

[3] مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006) مرجع سابق ذكره، ص 25.

III. العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات:

1.التكتلات الاقتصادية: تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، من خلال تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال .كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهما سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية.

2. تكاليف النقل :من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3. الميزات النسبية والتنافسية للدول : الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة- النظرية الكلاسيكية – الخارجية، فمن اختصاصات الدولة إنتاج السلعة ذات ميزة نسبية، أما الميزة التنافسية لها فهي تعبر عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين.

رابعا: أهمية الواردات في التجارة الخارجية

إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها ،نظرا للدور المهم والكبير الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في تعزل عن العالم ،حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

1.في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.[1]

2.تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل لإنتاجها، وإما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة[2].

3.تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج وبالتالي فإن الحد من الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق ، إذ لا يمكن القطع أن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء ارتفاع البطالة وانخفاض التشغيل حيث أن ذلك يختلف باختلاف الدول و نسبة التطور في جانب التجارة الدولية بها فقد يكون نسبة التطور و التقدم و كذلك قوة اليد العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال سببا في التقدم وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد عمال كبير لكن بدون مهارات و تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل و زيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية و ليست استهلاكية[3].

خامسا: أنواع الاستيراد

تختلف أنواع الاستيراد باختلاف البلد المستورد واحتياجات أفراده من السلع والخدمات إذ سنذكر أهم أنواعها

---

[1] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن 2002 ،ص93.

[2] سمير بنهام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999 ،ص14.

[3] نشوى مصطفى علي، المجلة العلمية لبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، 2004 ، ص 14.

وهي[1]:

1.الاستيراد للحكومة :يكون استيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.

2.الاستيراد للاستخدام الخاص :وهو الاستيراد لغير الاتجار لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد.

3.الاستيراد للإنتاج :هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويمثل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسطية وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل مستلزمات الإنتاج.

4.الاستيراد للاتجار :كل ما يستورد للبيع بحالته عند الاستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية او تكميلية عليه.

5.الاستيراد للاستعمال الشخصي: هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع استعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع وعلى نحو لا يحمل صفة التجار.

6.استيراد الواردات بدون قيمة: تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة هبات ومساعدات، بدون قيمة إلى الجمعيات الخيرية والمساجد ويشترط لذلك موافقة الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات.

7.الاستيراد برسم المعرض :يتم الاستيراد من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والأسواق الدولية.

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ومدى فعالية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش ولقد أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة تشكل المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي يستمد أهميته من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة ومراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي و أنواعه

1.تعريف النمو الاقتصادي[2]:

[1] عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، منشاة المعارف النشر، الإسكندرية ، 2003 ،ص 1500.

[2] رتيعة محمد، السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو دراسة قياسية حالة الجزائر (2006 – 1970) مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007 ، ص28 .

إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو" توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها "ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا الموضوع فإنه ينبغي التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو

لابد وأن يفوق معدل نمو السكان، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا، وعلى ذلك نجد:

معدل النمو الاقتصادي =معدل النمو القومي-معدل نمو السكان.

لذلك يتعين على الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة، معظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص شديدة الفقر، أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها قد لا تحقق تقدما واضحا.

2.تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلالها تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وعلى ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

- ✓ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

- ✓ تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
- ✓ تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا الأمر كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي.
- ✓ ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية لتلك السلع الأساسية، المواد الاقتصادية.

3.الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر،فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادة وكذلك تنويعه،فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المداخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه،وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه، إذ يرى بونيو "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ولزيادة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا ، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

4.أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو[2]:

- **النمو الطبيعي** :وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس مال سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
- **النمو العابر أو غير المستقر** : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتج عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل،ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، 1999 ،ص39 .

[2] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر 1974 1999 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001.

- **النمو المخطط** :وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباط وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطن مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذ استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

ثانيا: عناصر و محددات النمو الاقتصادي

1.عناصر النمو الاقتصادي[1]: يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجموعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

- ✓ **عنصر العمل** :والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.
- ✓ **عنصر رأس المال** :إن التحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على برقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.
- ✓ **التقدم التقني** : هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبرقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

2.محددات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد العوامل فيما يلي:

1.2.كمية ونوعية الموارد البشرية : نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

عدد السكان

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ، ص374 .

من المعادلة نستنتج انو كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر من معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل(معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- ✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- ✓ نسبة(التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال)؛
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2.2.كمية و نوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارده طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.2.تراكم رأس المال[1]: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاهالاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيهالمادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سابق ، ص282 - 278

4.2.معدل التقدم التقني: ويعتبر التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5.2.عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6.2.التخصص والإنتاج: وهو الذي دعا إليه ادم سميت في كتابه ثروة الأمم 1776 ، فقد أوضح أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

رابعا: معايير و مقاييس النمو و التنمية الاقتصادية

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فان هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير وسواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط، أو تحديد الأهداف وتقييم النتائج، وهنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فانه للقيام بقياسها وتحليلها سنقوم بالتعرف على معايير وقواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات ومعايير رئيسية هي:

- **المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل)**
- **المعايير الاجتماعية**
- **المعايير الهيكلية**

1.المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل)

ويعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد[1]، فيمكن أن يقدم على شكل معدلا متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (PIB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات، ومن ابرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

1.1.الدخل الوطني الإجمالي: ويعرف على انه إجمالي الدخول المكتسبة من إجمالي السلع والخدمات في الدول خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية ، أما من الناحية الاسمية فيعرف على انه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة[2].

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002 ، ص02 .

[2] صالح تومي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص: 35.

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، وبدا الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الاجتماعية في الاقتصاد العالمي.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر فير كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية(حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما يعبر عن التغير في الأسعار، والتي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء الاقتصادي ، ولهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الإجمالي[1].

2.1. معيار الدخل الوطني المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.

3.1. معدل الدخل الفردي : يميل المحللون في مجال الاقتصاد والدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي ، والذي يعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي/عدد السكان

لكن رغم هذا إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر وخاصة في مجال التفريق بين الدول النامية والمتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب.

2.المعايير الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية لاستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان ومقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، وكان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، والتي نجد من أهمها المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة ودليل التنمية البشرية[2]:

1.2. المعايير الصحية :حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات... الخ.

2.2. معايير تعليمية: تبحث في أهمية التعليم والتكوين، وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك.

[1] صالح تومي ، نفس الم رجع السابق ، ص40.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006 ، ص314.

3.2. معيار نوعية الحياة المادية : ويعتبر هذا المؤشر من بين اقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدولة الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جديدة من الدخل الفردي، وبالتالي فان الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة، لذلك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي [1]:معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة (توقع الحياة) و إزالة الأمية.

4.2. دليل التنمية البشرية :يعد بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون وصانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات والمقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، وهذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آثر لويس الذي يقيم النمو على أساس انه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق وظهور ملامح النظام العالمي الجديد وتبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية وضرورة متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي[2].

3.المعايير الهيكلية: تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهم المؤشرات نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمال الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمال الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومنه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه ومكوناته اتضح أن عمليتي النمو والتنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي والمالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

خامسا: نظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو حسب الكلاسيك:

[1] محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ص10 (بتصرف) .

[2] نفس المرجع السابق ، ص12 (بتصرف) .

1.نظرية آدم سميث: تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة. حيث أنه توجد عدة مزايا لتقسيم العمل تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- ✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

كما يؤكد سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويتوقف التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم[1].

وبالرجوع إلى القواعد الثلاثة نقول أنها تشكل فيما بينها حلقة، فزيادة الدخل يؤدي إلى تزايد الادخار والاستثمار وهذا يؤدي إلى توسع حجم السوق في ظل تقسيم أكبر للعمل، و هذا يؤدي إلى نمو الدخل غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية، وهذا ويحدث عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي تسمح لنا بالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، بالإضافة إلى موقع ومناخ الدولة بالنسبة للدول الأخرى.

في رأي آدم سميث، العامل الذي يوقف عملية النمو هو ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و تتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال، حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد ويعتبر سميث أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات[2].

والشكل التالي يوضح باختصار تصورات أدم سميث للنمو الاقتصادي:

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004، ص71.

[2] فتح الله ولعلو :الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1981 ،ص108.

شكل(1–3): تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي

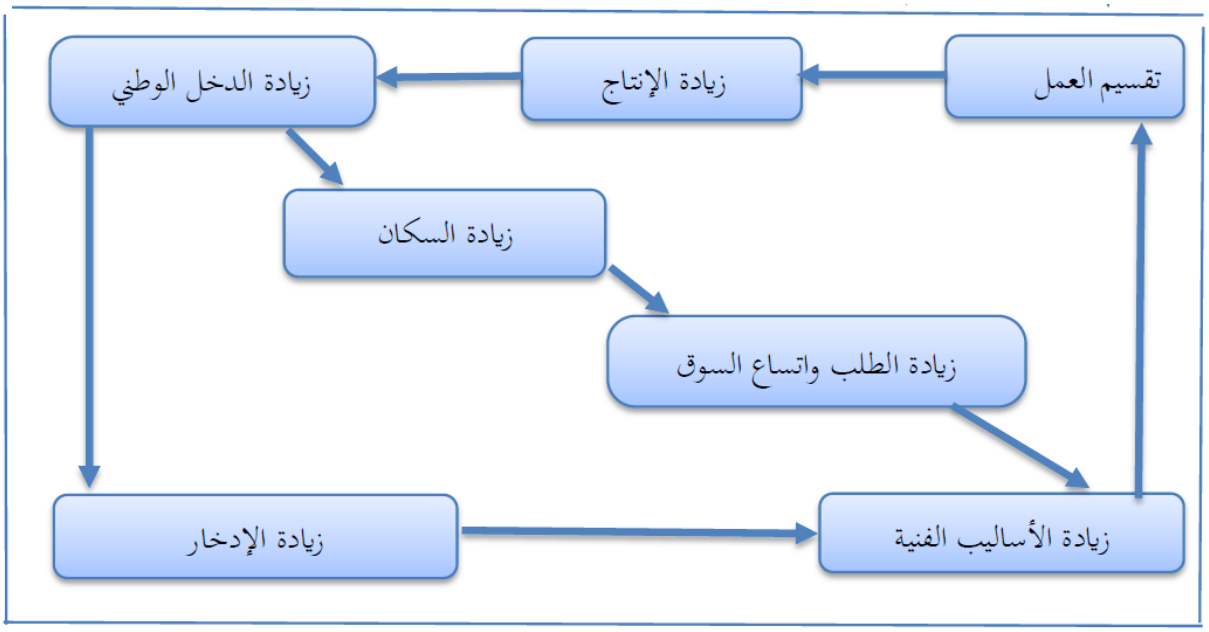

المصدر :سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، ص61.

2.نظرية دافيد ريكاردو: قام دافيد ريكاردو بتوضيح ظهور وانتشار الركود في كافة الاقتصاديات بالاستناد إلى أفكار آدم سميث، فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية[1].

ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هم الرأسماليون، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي:

- **الرأسماليون**: يلعبون دورا رئيسيا في عملية التنمية و في النمو الاقتصادي، يتمثل دورهم في توفير رأس المال الثابت للإنتاج، و يوفرون مستلزمات العمل و يدفعون أجور العمال و هدفهم هو البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى ربح ممكن و كذلك إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل تكوين رأس المال والتوسيع فيه.
- **العمال**: يمثلون المجموعة الكبرى من السكان و يعتمدون على الأجور، ويتقرر تبعا لمستوى الأجر، ويرى ريكاردو بأن زيادة الأجور يؤدي إلى زيادة السكان و زيادة عرض العمل من خلال تحسن مستوى الغذاء و الصحة مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص71.

- **ملاك الأرض**: وهم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة، و يتقاضون الريع في مقابل استخدامها فالأراضي الخصبة تصبح نادرة و هذا بتزايد السكان و تكوين رأس المال، فيدفع بالعمال إلى استخدام أراضي أقل خصوبة، و نتيجة لتنافس الرأسماليون على استخدام الأراضي الأجود يستطيع أصحاب الأراضي التي تغل (تثمر)أن يحصلوا على ريع مقابل استخدام هذه الأراضي[1]. والشكل المقابل يوضح باختصار تصورات دافيد ريكاردو:

الشكل(1-4): تصورات دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي

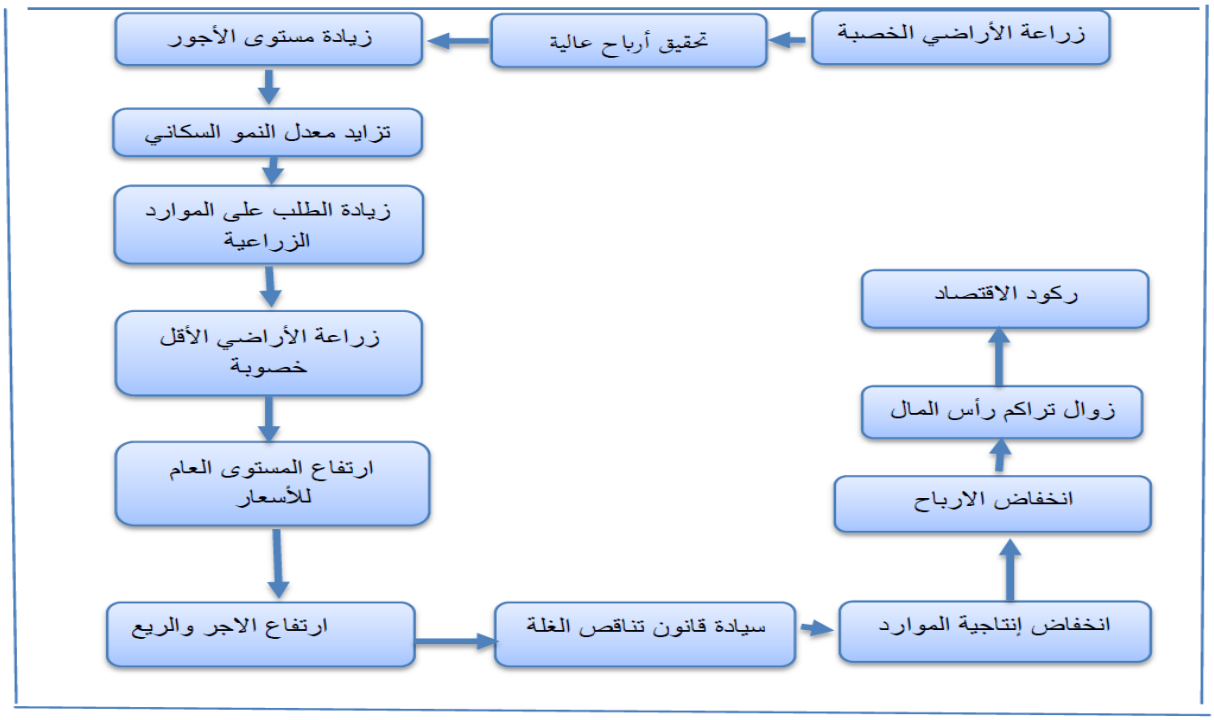

المصدر :سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق1988 ص79

3.نظرية روبرت مالتوس: يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما، نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وفي هذا الخصوص نجد أن مالتوس لم يؤمن بقانون" المنافذ "وإنما رأى على العكس من منطوقه، أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي، لأن النمط ألإنفاقي لهذه الطبقة يتجه بطبيعته إلى الاستهلاك ومن ثم فإن هذه الطبقة تزيد من الطلب الفعلي[2]. ويمكن أن نختصر هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

[1] علي العمري، تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 ،ص52.
[2] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص193.

الشكل(1-5): تصورات روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي

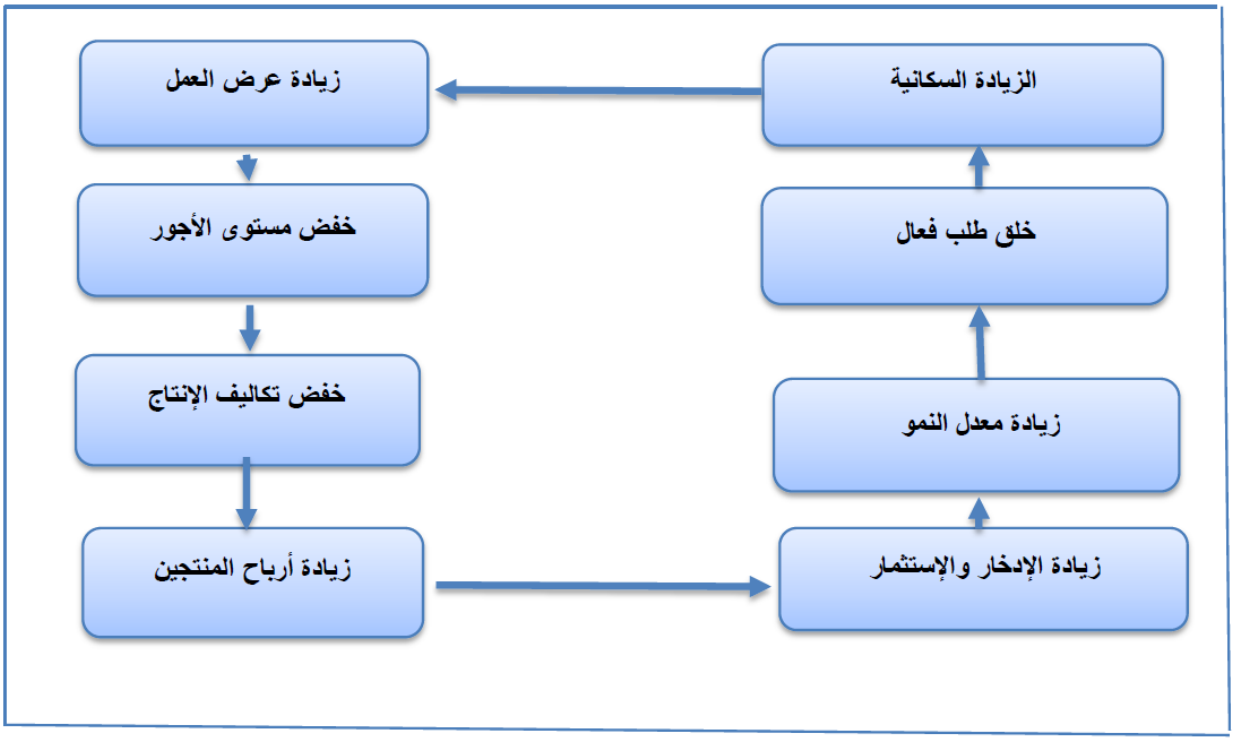

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق 1988ص85

تقييم النظرية الكلاسيكية:

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي وساندوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة، ورغم ما توصلت إليه هذه النظرية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات في معرض تقييم هذه النظرية ونجمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

- ✓ إعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر لإدخار، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح له، ومنها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.
- ✓ تعتبر الكلاسيك بأن الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات.
- ✓ فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي.

- ✓ فشل النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

نظريات النمو حسب المدرسة الكنزية :

لقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1930-1939 بركائز و قواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي" كينز "الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار" كينز "في:

- ✓ ركز" كينز "اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- ✓ اعتبر" كينز "أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها.
- ✓ يرى" كينز "بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه" الكلاسيك ."ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.
- ✓ يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط اقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا، على عكس المدرسة الكلاسيكية .ويعتقد بذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني[1].

وسنتطرق إلى أشهر النماذج الكينزية على الإطلاق وهو نموذج" هارود دومار"

1. نموذج هارود – دومار

لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة وبرز دوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود ودومار فإن مشكلة الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل واعتمدت هذه النظرية على عدد من الافتراضات أهمها:

- ✓ أن الاستثمار يعتمد على الدخل، وهو ثابت موجب مضروبا في التغير في الدخل .وهكذا فإذا زاد الدخل زاد الاستثمار.

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص70.

- ✓ إن الادخار جزء ثابت من الدخل.
- ✓ يتضمن نموذج هارود–دومار المبسط الإنفاق الحكومي أو قطاع التجارة الخارجية .
- ✓ ويقترح النموذج أن تقوم السلطات المالية والنقدية باتخاذ السياسات الملائمة التي تؤدي إلى تعادل كل من الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى التعادل كل من معدل النم و المرغوب فيه والمعدل الطبيعي حتى يتجنب الاقتصاد المشاكل التي تأثر فيه سلبا.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

قد تكون هناك انحرافات بين معدلات النمو المرغوبة ومعدلات النمو الفعلية، وقد يكون هذا الانحراف أكبر بكثير مما افترضه نموذج هارود دومار مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الناتج القومي والعمالة على مستوى الاقتصاد القومي[1].

انتقد روبرت سولو واخرون النموذج لأنه لا يسمح بإحلال عناصر الإنتاج وبالتالي، يشير النموذج إلى عدم مرونة إحلال عناصر الإنتاج وبالتالي عدم إمكانية تحقيق العمالة على مستوى الاقتصاد القومي.

بالإضافة إلى النموذج تنتطرق إلى نظرية شومبيتر

2.نظرية جوزيف شومبيتر: يعد" جوزيف شومبيتر" مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي الديناميكي، في حين لفت الانتباه إلى تطور المنظومة الاقتصادية وتقلباتها وإلى نمو الاقتصاد وتغيراته

عرض النموذج:

تبنى" شومبيتر "فكرة أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض و الطلب، فإن رائد الأعمال هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي، و ذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة و أساليب إنتاج حديثة، و أسواق جديدة، و هذا ما عبر عنه" شومبيتر" بمصطلح" التدمير الخلاق"، حيث يتمكن رائد الأعمال من كسر القيود و الحوافز و الركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات و أساليب نظم جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث بذلك النقلة الاقتصادية الإيجابية.

ويمكن أن نلخص أفكار" شومبيتر" فيما يلي:

- ✓ إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد قصيرة الأجل، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي تحدثها رواد الأعمال، والتي من شأنها زيادة الإنتاج.
- ✓ إمكانيات التجديد والابتكار .

حيث أن الابتكار دور أساسي في تحليل "شومبيتر "للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم التقني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، خلق منتوجات جديد، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية، وأخيرا تشكيل نظام عمل جديد.

[1] أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999 ،ص287.

- ✓ ما يميز هذه النظرية عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الإبتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد .حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض.

وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقييم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى[1].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :أهم الانتقادات هي :

عدم ملائمة نموذج" شومبيتر "للواقع الحالي، كون"شومبيتر "يعتبر عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكنزية:

- ✓ إهمال" كينز"، أو عدم اهتمامه بمسألة خلق الاستثمار للطاقات الإنتاجية، حيث أن اهتمامه كان منصبا على
- ✓ مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم.
- ✓ عدم تعرض" كينز "لحقيقة أن يتمخض الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وركز اهتمامه على الآثار الناتجة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي.
- ✓ عدم صحة فرضية ثبات الميل المتوسط للادخار في الأجل الطويل والمتوسط، وإن كانت صحيحة في الأجل القصير.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الواردات

أولا: نظريات التجارة الخارجية

انطلاقا من واقع التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية المعتمد عليها في التطور الاقتصادي للدول، كمنهج تبنته للاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن و التاسع عشر حول التجارة الخارجية فهذه الأخيرة تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها ،من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد ،و لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دورا رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فيما يلي سنعرض أهم المناهج و المدارس الفكرية في نظرية التجارة الدولية:

[1] محمد البنا، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، 1992 ، ص 64.

النظريات الكلاسيكية:

1.نظرية الميزة المطلقة : وقد تبنى هذه النظرية الاقتصادي المشهور آدم سميث الذي أشتهر بكتابه الذي صدر سنة 1723 المعروف "ثروة الأمم "[1]، ولقد جاء هذا الكتاب ببداية جديدة في التحليل الاقتصادي ،ومن الاقتصاديين المعاصرين من يؤرخ لبداية علم الاقتصاد لتفسير قيام التجارة الدولية، والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول لقاء دخولها في التبادل الدولي والتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلعة في الدول الأخرى ثم يتم استبدال الفائض من إنتاج هذه السلعة بالفائض من إنتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى والتي تكون تكلفة إنتاجها أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها[2].

تقوم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث على الفرضيات التالية:

- ❖ وجود دولتين وسلعتين فقط.
- ❖ العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو العمل وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة تقاس بعدد معين من ساعات العمل.

2.نظرية الميزة النسبية : في القرن في القرن التاسع عشر قام ريكاردو بنسف النظرية السابقة و ذلك في كتابه الشهير عن التجارة سنة 1817 بعنوان" مبادئ في الاقتصاد السياسي " [3].

وقد جاء بنظرية الميزة النسبية لتكون على النقيض ما جاء به آدم سميث في نظريته للميزة المطلقة وقد قامت النظرية على تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول والفوائد التي تعود عليها من ذلك، على أساس مبدأ التفوق النسبي أو الميزة النسبية.

وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل الدولي بين الدولتين إذا اختلفت النفقات النسبية بينهما وليس النفقات المطلقة التي تمثل نسبية أقل حالة خاصة من النفقات النسبية الأكثر عمومية وشمولية[4].

تقوم نظرية الميزة النسبية لريكاردو على الفرضيات التالية:

- إنتاج سلعتين في دولتين مختلفتين.
- المنافسة الكاملة لتحقيق أقصى ربح ممكن.
- قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال داخل الدولة.

[1] عبد المطلب الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، 2006 ، ص 381.

[2] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي ، 2008 ،ص17.

[3] جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010 ،ص12.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق 2006 ، ص384.

ويقصد بالنفقات النسبية إحدى المعنيين المترادفين التاليين:

- ✓ النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.
- ✓ النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل الدولة الواحدة[1].

3.نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل : قام جون ستيوارت ميل بإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي أغفلت الإجابة عن سؤال هام بخصوص تحديد معدل التبادل الدولي والذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية وأغفلت نظرية ريكاردو أيضا القوى التي تلعب دورا هاما في تحديد معدل التبادل الدولي وتقسيم مكاسب التجارة بين البلدين المتاجرين، وقد أبرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي[2]. وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين.

تقييم النظرية: رغم معالجة هذه النظرية لكيفية تحديد معدلات التبادل إلا أنها

- ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدول الكبرى أن تملي شروطها.
- كما أن شرط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل عندما يكون التبادل في اتجاه واحد فقط، بالإضافة إلى أن التفرقة بين العوامل التي تحدد أثمانها والمتمثلة في جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة .

النظريات النيوكلاسيكية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية، لكن النظرية عجزت عن تقديم الأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول في قيام التبادل، مما استدعى وجود نظرية جديدة قامت بتقديم هذا التفسير، ويرجع الفضل في صياغتها إلى اقتصادي السويدي أولين و تسمى:

نظرية هيكشر أولين: و تسمى أيضا نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج وهي نظرية حاول بها الاقتصاديان السويديان (بيرتل أولين وايلي هكشر)أن يبسطا النظرية الحديثة للتجارة بالقول أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات الدول من عوامل الإنتاج، فالدولة غالبا ما يكون لها ميزة نسبية في عامل ما تصدر السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبيا في هذه الدولة، وعلى العكس يكون للدول غالبا تخلف نسبي في

[1] أسامة محمد الفولي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1997 ص79.

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر ، 2005 ،ص140.

عامل ما ،فتعمل على استيراد السلع التي تتطلب ولا يلتزم هكشر وأولين والمحدثون بفرض التقليديين والمتمثل في أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها ، ويضيف هكشر وأولين الفروض الباقية كما يلي:

- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.
- أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لأخر.

وقد بني أولين نظريته على أساس فكرة التخصص الدولي والذي أرجعه إلى توفر عاملين أساسيين هما

- ❖ وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة.
- ❖ تناقص تناقص النفقة و تزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبيا في الدولة[1].

النظريات الحديثة

نظرية الطلب النموذجي :يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية بتغيير نسب عناصر الإنتاج وقيمتها المحدودة لذلك فإن الأمر يتطلب البحث عن اعتبارات أخرى و فرق بين صناعة المنتجات الصناعية و المنتجات الأولية التي يكون تبادلها وفقا للميزة النسبية أما السلع الصناعية فلها عدة عوامل تحدد جانب الصادرات والواردات فيها والطلب المحلي على السلع تعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لأن تكون السلعة قابلة للتصدير وعليه فإن السوق الخارجي هو امتداد للسوق الداخلي ولابد من التوسع في المبادلات [2].

نموذج دورة المنتج :يركز على عوامل السوق أو جانب الطلب، ويوضح أساسا الصفة بين المبيعات من المنتج وعمر المنتج وهو طريقة للتنبأ بعمر المبيعات.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

عند الحديث عن الدور الإنمائي للتجارة الخارجية فإننا نقصد دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني فالتجارة الخارجية تعد أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم.

فالدولة التي تقوم بعملية التنمية الاقتصادية هي أشد حاجة إلى التجارة الخارجية، ذلك أنها تحتاج إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها ولا تتاح لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات دولية تجارية[3].

والتجارة الدولية تضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، عن طريق التوجه إلى إنتاج السلع والخدمات ذات الميزة النسبية واستيراد السلع الأخرى بتكلفة أقل.

[1] سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص760.

[2] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ،ص35 .

[3] جاسم محمد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 18.

ثالثا: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي

إن أي دولة في بداية مرحلتها التنموية هي بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج الحديثة لتحريك العملية الإنتاجية وأيضا استيراد السلع من الأسواق منخفضة الأسعار والأحسن جودة في إطار الاستفادة من منافع التخصص الدولي.

وتتمثل الاستفادة من الواردات و أثرها على النمو الاقتصادي في أن الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر يكون عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية، إذ يتم عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات اللازمة ، لبناء قاعدة إنتاجية من خلال المواد التي لا تملكها لهذا تلجأ إلى السوق الدولية لتوفيرها.

والتجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان قبل قيامها أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة.

وأيضا تستطيع الدول استيراد التكنولوجيا الحديثة في التصنيع من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية وفعالية اليد العاملة وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها من خلال توجيه مقدراتها نحو القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية وتبرز علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في تأثير الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية و الموارد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد .وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذلك لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات[1].

المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية

في هذا المبحث سوف نتناول بعض الدراسات السابقة سواء في الجزائر أو خارجها و مساهمة هذه الدراسة.

المطلب الأول:

حظيت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات حول العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حاولت دراسة تسابت عبد الرحمن ،سنة (2014)، تحديد اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2010) وفق نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من الواردات من المواد الغذائية والمواد الخامة و التجهيزات الصناعية على النمو الاقتصادي.

[1] زياد محمد أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو، رسالة ماجيستير، جامعة البارموك ، 2003 ص23 .

كما جاءت دراسة عبد الغفار غطاس وآخرون،سنة (2015) ، التي حاولت معالجة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2011)، فقد اعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي.

كما جاءت أيضا دراسة صالح اويابة، سنة (2019) ، الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تهدف هذه الدراسة إلي إيجاد علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات الفترة (1980-2018) من خلال التحليل وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) أوضحت النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات.

حاولت كذلك دراسة كوثر سعاد قودة ، سنة (2019) جامعة باتنة ، بعنوان اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة التحرير التجاري لها اثر موجب والأكبر في النمو الاقتصادي ، يليها إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ثم نسبة التضخم .بينما سيشهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القادمة ارتفاعا بوتيرة سريعة إلى أن يصل إلى ضعف قيمته سنة2022.

كما جاءت أيضا دراسة نصر الدين قريبي وآخرون سنة(2020) ،في إطار قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) حيث لخصت دراسة قياسية من خلال نموذج قياسي إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل المتغيرات التفسيرية التالية : الصادرات والواردات وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا بالاستثمار الكلي.

ومن بين الدراسات التي توصلت أن هناك علاقة سلبية هي:

دراسة حيدوشي عاشور سنة (2015)، تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) من خلال استخدام أشعة الانحدار ذاتي (VAR) باستخدامها لطريقة مربعات الصغرى لقياس اثر بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ،حيث توصلت كل من الدراستين التي عالجت أن هناك اثر سلبي ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذا ما أكدته دراسة سهام بوداب وسامي بن جدو سنة (2021) ، في إطار قياس اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) ومن خلال استخدام تقنية قياسية في التحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ (VECM) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تصنيفات الواردات والنمو الاقتصادي وان علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي باستثناء الواردات الرأسمالية وان تأثير كان ممثلا ضعيفا على طول الفترة.

قام عابد العبدلي بتقديم محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية،تستهدف الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على إجمالي واردات المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1960-2005)
وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن تكامل كل سلسلة زمنية على حدى من الدرجة الأولى، كما كشفت عن وجود علاقة توازنية على مدى البعيد بين الواردات ومحدداتها ، وقد أوضحت نتائج التقدير معنوية أثر الدخل والأسعار النسبة والاحتياطي النقدي على الواردات، كما كشفت عن وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها . لكن هذه الدراسة ركزت على حالة المملكة العربية السعودية .ويمكن الاستعانة بها في دراستنا هذه على الجزائر.

دراسة الطاهر علي دابة ، سنة (2015)، هدفت إلى تحليل العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2013)، من خلال استخدام نموذج كويك ونموذج الانحدار البسيط تم توصل إلى أن هناك العلاقة موجبة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وتأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الواردات.

المطلب الثاني: مسح بعض الدراسات السابقة حول بعض الدول الأجنبية .

تلعب الواردات دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي، سيتم التطرق للدراسات السابقة حول علاقة الواردات والنمو الاقتصادي في بلدان أجنبية:

دراسة لورنس ووين ستاين(lawrence and Weinstein 1999) تناولت أهمية الواردات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و كانت الدراسة على دولتين هما اليابان و كوريا ،كما أثبتت الدراسة أن الواردات من السلع الغير منافسة للمنتجات المحلية تأثيرها على النمو ضعيف و غير معنوي على عكس السلع المنافسة ،كما أكدت الدراسة على أهمية المستوردات للاقتصاد الكوري[1].

دراسة أفيلو وراج قورو(thangavelu and rajaguru 2004) كانت الدراسة تهدف لاختبار العلاقة السببية بين المستوردات و الصادرات و نمو الإنتاجية في تسع دول من بلدان أسيا سريعة النمو بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ،أشارت النتائج الى العلاقة السببية من المستوردات إلى النمو الاقتصادي في الهند ،أندونسيا ،ماليزيا ،الفلبين ،سنغافورة وتايوان ،و خلصت الدراسة إلى أثر المستوردات على النمو الاقتصادي يكون أكبر من أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ،و اعتبرت المستوردات هي الرابط الرئيس بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي[2].

حاولت دراسة (Almas Heshmati) و (Peng Sun) ، سنة (2010) تحديد اثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الصين خلال 2007-2002 من خلال تطبيق كل من النهج الاقتصادي القياسي وغير البارا مترية واستنادًا إلى بيانات لوحة متوازنة مدتها 6 سنوات ل 31 مقاطعة في الصين من 2000-2007

[1] زيادة محمد عرفات أبو ليلي ،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني "،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك ،الأردن ،سنة. 2004 ،ص35 .
[2] نفس المرجع السابق،ص35 .

حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة والهيكل التجاري اتجاه صادرات التكنولوجيا الفائقة يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على الصين من حيث النمو الاقتصادي.

جاءت الدراسة (Mark Baimbridge) و (wenyu zang)،سنة 2011 معرفة العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية واليابان من خلال استخدام نموذج (VARE) حيث توصلت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والنمو الاقتصادي لكلا البلدين.

حاولت الدراسة ، (Mohdfahmi Ghazali، Nanthhakumar loganthan) سنة 2011 معرفة تأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007) ،من خلال استخدام التكامل المشترك الثنائي وتحليل السببية، وفي الأخير توصلت الدراسة على عدم وجود تكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والاستيراد ؟ وتوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستيراد ، وان هذا الأخير يمكن أن يساهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي والعكس الصحيح.

في حين جاءت دراسة (Qazi Muhammad Adnan Hye) سنة 2012، لتحليل اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978-2009) من خلال استخدام نموذج (ARDL)و اختبار السببية جرانجر المعدل،توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والصادرات، والنمو الاقتصادي والواردات ، والصادرات والواردات.

بحثت دراسة التطبيقية ل(MAZGU) سنة 2012 حول العلاقة بين تجارة الصادرات والواردات الصينية و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018) وقد استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك، وسببية جرانجر والتي توصلت إلى وجود العلاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والصادرات وارتباط ايجابي بين النمو الاقتصادي والواردات في الصين ، وان نمو التجارة الخارجية للصين ساهم في النمو الاقتصادي.

وجاءت الدراسة (SANCHIN MEHTA) سنة 2017 ، تحديد الديناميات العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند من خلال استخدام اختبار جذر وحدة (ADF) وتقنيات جوهانسن للاندماج المشترك وتقنيات تصحيح خطأ ، حيث توصلت هذه الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التصدير يعني إن الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل يؤدي إلى التصدير، ولكن التصدير لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمال. بينما لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى الاستيراد ،والاستيراد لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية أحادية تمتد من التصدير إلى الاستيراد على المدى الطويل.

المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة و مساهمة البحث

فيما يلي نتناول ملخص الدراسات السابقة وتتبعه مساهمة البحث:

أولا: ملخص الدراسات السابقة:

من خلال عرضنا لعدد من الدراسات السابقة حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، لاحظنا هناك تشابه واختلاف بين الدراسات الوطنية والأجنبية ، وذلك لمعرفة اثر العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي، إلا أن هناك اختلاف من حيث الفترة الزمنية وطرق القياس، الأدوات المستخدمة، ومن خلال الأبحاث التي تم مسحها إن اغلبها توصل في الأخير إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

ثانيا: مساهمة البحث:

من خلال الدراسات السابقة التي تم مسحها لوحظ إن اغلبها كان يتخذ بلدان فردية في الدراسة أو مجموعة من البلدان، تختلف الدراسة الحالة في أنها تدرس العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) مع اختلاف المؤشرات واليات تحليل، وطرق قياس التي استخدمتها الدراسات السابقة التي تم عرضها إلا أن اغلبها توصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم تقديم إطار نظري حول الواردات والنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات السابقة، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين:

أولهما جاء حول الإطار النظري للواردات وتم التطرق إلى دالة الواردات، كما تم عرض أهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب .وكذلك عن ماهية النمو الاقتصادي، مع إبراز مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه ونماذجه ونظرياته من ثم العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي .

أما المبحث الثاني فتناول مسحا الدراسات السابقة، وكذلك عرض ملخص الدراسات ومساهمة البحث الحالي

الفصل الثاني

دراسة قياسية لتبيين أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2012-2022)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة القياسية لتبيين أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2012-2022) تم الاعتماد على طريقة التكامل المشترك لأنجل قرانجر من أجل تفسير الدراسة قياسيا و اقتصاديا خلال الفترة المدروسة. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع تطور الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: منهجية الدراسة باستخدام نموذج أنجل قرانجر

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

المبحث الأول: واقع تطور الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مؤشرات و خصائص حول النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (2012-2022) وحجم الواردات في الجزائر مع العوامل المؤثرة على مؤشرات الواردات.

المطلب الأول: تطور مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا، حيث تميز بمجموعة من الخصائص و المؤشرات التي ساعدته في الرفع من معدلات نمو الاقتصاد.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:

1.مستوى نمو غير كاف: أثبتت الدراسات انه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 % عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير انه وعلى الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو ما ا زل غير كاف من اجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك الدول المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق و إعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وان تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لان هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحددة لمناصب الشغل.

2. ضعف نمو الإنتاجية: إن مستو النمو ونوعية تحددها إنتاجية العمل و رأس المال، لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، وحسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبيا (% 4.3 –عن كل العوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين

الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي[1].

ثانيا: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتقييم النمو الاقتصادي في الجزائر

1.معدل النمو الاقتصادي: عرف تطور النمو الاقتصادي في الجزائر تغيرات مستمرة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2022 وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): تطور النمو (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
معدلات النمو الاقتصادي	6.5	-1.6	-1.8	-1.3	4.4
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
معدلات النمو الاقتصادي	2.9	-0.2	-0.6	-9.3	3.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الجزائري.

عرف النمو الاقتصادي تذبذب في الفترة 2012-2016 ثم انخفض بداية من 2017 ليواصل انخفاضه حتى سنة 2020 و ذلك بسبب جائحة كورونا التي عرفها الاقتصاد الوطني و العالمي .

ويمكن القول أنه بالأسعار الجارية عرف الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 ارتفاع مقدر بـ 20.3 % مما يعكس ارتفاع المستوى العام في الأسعار بـ 16.4% مقارنة بانخفاض مسجل سنة 2020 بـ 5.3% ويرجع الارتفاع المسجل في مختلف القطاعات خلال سنة 2021 إلى عودة ارتفاع أسعار النفط بعد الفترة العصيبة التي واجهها الاقتصاد مع تداعيات جائحة كورونا التي خلفت العديد من الأضرار بمختلف القطاعات.

[1] النمو الاقتصادي، مارس 2015 ، منتدى لمدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن الموقع .Google.123.ST/ 5 topic

2.تطور الناتج المحلي خارج نطاق المحروقات: عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطو ا ر متذبذبا خلال الفترة 2012-2022 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2012-2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي خارج المحروقات	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الناتج المحلي خارج المحروقات	1.3	1.1	1.0	-5.1	3.4

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر .

الجدول رقم (2-3): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية

السنة	GDPpc	السنة	GDPpc
2012	1.4	**2017**	- 0.75
2013	0.76	**2018**	- 0.81
2014	1.71	**2019**	-0.8
2015	1.6	**2020**	-6.7
2016	1.1	**2021**	1.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل (2-1): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي(نسبة المئوية %)

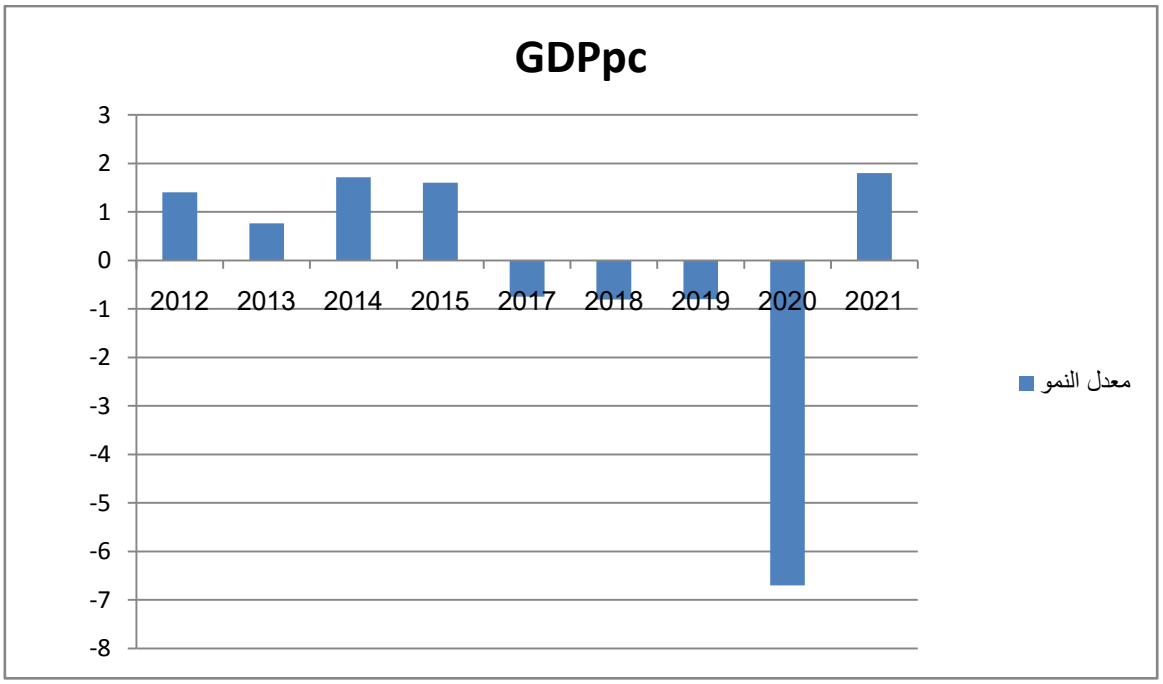

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ثالثا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2012-2022

في هذا الجزء سنتطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 2012-2022 حيث يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي كما يلي:

الجدول رقم(2-4):مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(%)خلال الفترة 2012-2021

السنوات	الزراعة و الغابات و صيد الأسماك	المحروقات	الصناعات	الخدمات التجارية	الخدمات غير السوقية	الإنتاج المحلي الإجمالي
2012	7.2	-3.4	5.1	6.4	4.1	3.2
2013	8.2	-6.0	4.0	8.5	3.9	2.5
2014	2.5	-0.6	4.0	8.1	4.4	3.7
2015	6.0	0.2	5.0	5.4	3.6	3.8

3.5	1.8	2.8	3.7	7.7	1.8	**2016**
1.5	0.5	3.7	4.7	-2.4	1.0	**2017**
0.7	2.8	3.2	3.9	-6.4	3.5	**2018**
0.9	1.9	3.1	4.0	-4.9	2.7	**2019**
-6.0	-0.1	-6.7	-3.5	-10.2	1.7	**2020**
3.8	1.5	4.9	5.3	10.5	-1.9	**2021**

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات، وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إإستراتيجية الصناعات المصنعة التيتم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة.

المطلب الثاني: مؤشرات حول الواردات في الجزائر

للواردات أهمية كبيرة بالنسبة لجل دول العالم حيث أن الاستيراد يمكن العديد من دول العالم من الحصول على العديد من السلع والمواد الأولية التي تحتاجها وبمختلف أنواعها.

أولا: حجم الواردات السنوية (2012-2022): تعتبر الجزائر من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية .تطورت الواردات في الجزائر من فترة لأخرى وهذا ما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5):الواردات الجزائرية خلال الفترة 2012-2020 **الوحدة** (مليون دينار جزائري)

السنة	الواردات	السنة	الواردات
2012	3907071.9	**2017**	5111297.1
2013	4368548.4	**2018**	5016837.1
2014	4719708.3	**2019**	5016837.1
2015	5193459.7	**2020**	4363653
2016	5154776.8		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في حجم الواردات بين 2012-2016 و هذا يعود الى زيادة النمو الديموغرافي لأنه بزيادة عدد السكان تزداد الحاجة إلى الاستيراد. بعد 2016 لوحظ انكماش في الواردات و ضعف حجم النمو و ذلك بسبب عدم التنويع في المجال الاقتصادي والمنحنى البياني التالي يوضح معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم (2-2): قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2012-2020)

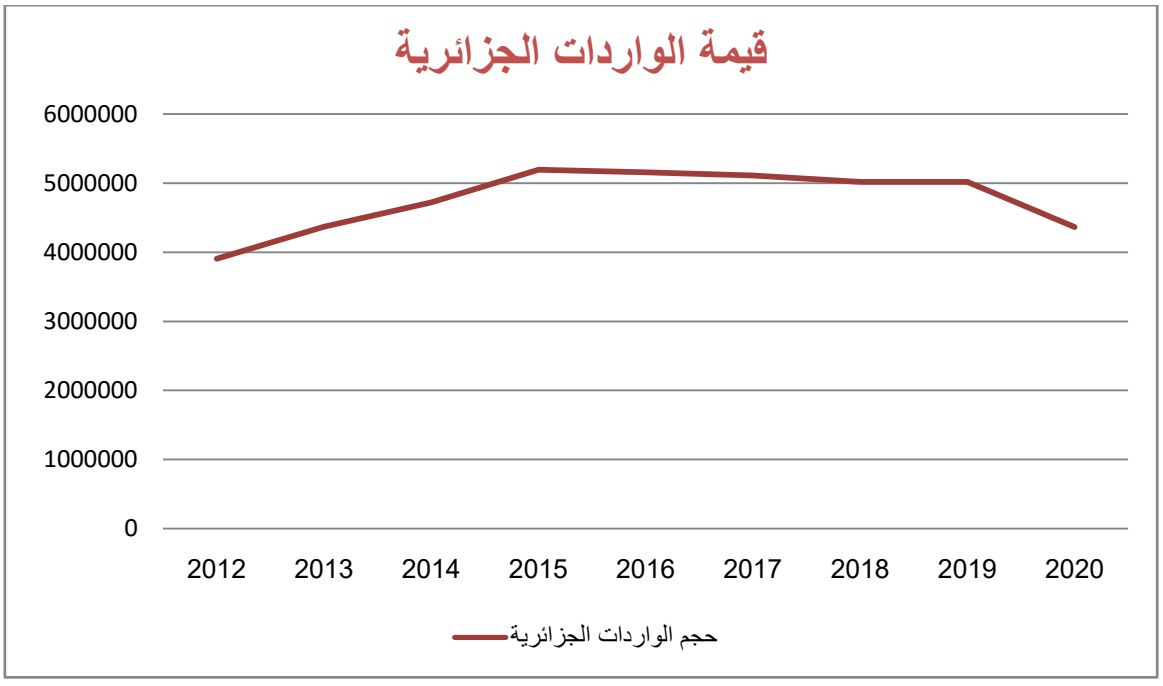

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

لكل دولة منخرطة في الاقتصاد الدولي وتمارس نشاط التجارة الخارجية مجموعة شركاء تجاريين، سواء فيما تعلق بالتصدير أو الاستيراد، وفي هذا المطلب سنتناول الشركاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي للواردات من أهمهم الاتحاد الأوروبي وهذا ما توضحه القيم الموجودة في الجدول التالي :مع العلم أن المبلغ بالمليون دينار جزائري

جدول رقم (2-6): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 2012-2020 **الوحدة**(مليون دينار جزائري)

السنة / البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاتحاد الأوروبي	2042773.8	2282239.7	2393773.5	2559959.5	2460200.0	2252486.5	2466672.5	2225947.2	1821489.9
دول أوربية أخرى	311457.5	307875.6	332031.4	376998.3	351014.7	473282.3	496323.1	457385.5	482121.9
أمريكا الشمالية	175284.4	219477.6	267450.5	333735.7	307997.0	268651.1	246179.6	237303.5	240274.5
أمريكا اللاتينية	2915587.5	283865.2	338480.4	321428.5	339854.4	369006.5	441256.0	434606.5	437279.6
آسيا	815080.3	924374.2	1093306.4	1250925.8	1337359.1	1425587.3	1393677.7	1309701.4	1050700.5
المغرب العربي	62556.5	81675.2	59441.0	68256.2	76708.7	65647.0	63932.5	66306.3	50184.9
دول عربية	12064.3	191474.7	157783.3	193328.1	210229.0	170168.5	223152.7	214998.8	221877.9
أفريقيا	57432.7	47321.4	35767.6	36997.3	26824.1	21611.8	20445.2	24068.8	21378.7
باقي دول العالم	30 255,9	30 244,7	41 674,3	51 830,2	44 589,8	64856.1	51593.5	46519.1	38345.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات ONS.

يوضح الجدول أعلاه بعض أهم الشركاء التجاريين الذين تستورد منهم الجزائر إذ يتصدرهم الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الجزائر استوردت ما قيمته 2042773.8 مليون دينار جزائري سنة 2012 ، وثم تزايد الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي من خلال حجم الواردات، حيث نجد أن قيمته 2559959.5 مليون دينار جزائري سنة 2015 من إجمالي الواردات مقارنة مع باقي الدول الأخرى، وفي سنة 2017 انخفض الاستيراد من الاتحاد الأوروبي حيث وصلت قيمته 2252486.5 مليون دينار جزائري ثم ارتفع سنة 2018 من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية ليبلغ 2466672.5 مليون دينار جزائري لينخفض من جديد سنة 2020 حيث وصلت قيمته إلى 1821489.9 مليون دينار جزائري.

ويليه الدول الأسيوية التي استوردت منها الجزائر ما قيمته 815080.3 مليون دينار جزائري سنة 2012 مع توسع حجم المبادلات التجارية وواصل هذا التفوق إلى غاية2020 ، وهذا دليل على كثرة المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول.

والشكل التالي يوضح معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم(2-3): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2012-2020

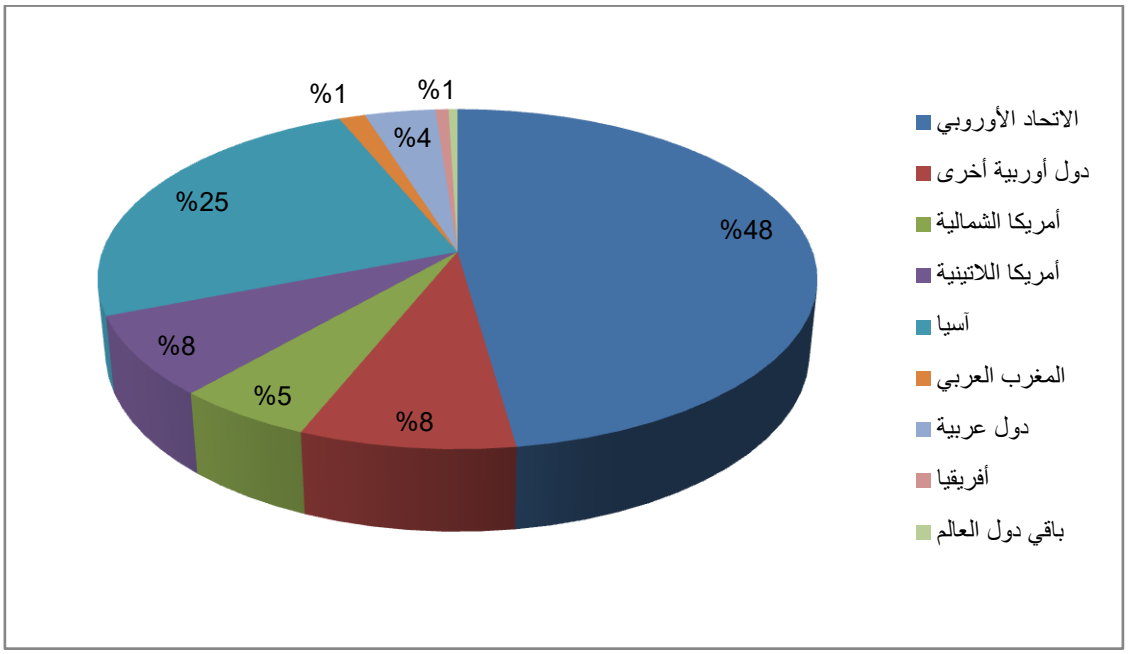

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تأثر على التوزيع الجغرافي للواردات ، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، و الميزات النسبية و التنافسية للدول ،بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات و الأنماط الشرائية للبلد المستورد و المناخ السياسي السائد و الفلسفة الاقتصادية المتبعة و غيرها:

1.التكتلات الاقتصادية:

تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء و كذا تحرير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال ،كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياستها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية و الاتفاقيات التجارية ،و قيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة سترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2.تكاليف النقل:

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدول المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات وبالتالي فان وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3.الميزات النسبية و التنافسية للدول:

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية كباقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج

هذه السلع المختلفة ،كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها و لا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من نلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع[1].

ثالثا: التوزيع السلعي للواردات بالجزائر

يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته ،حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و يليها السلع نصف مصنعة و السلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي 95 من الواردات المنظورة الجزائرية ، وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج و ضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما تعلق منه باستيراد الغذاء من الخارج.

والجداول التالية توضح لنا قيم الواردات من السلع باختلاف أنواعها:

الجدول رقم (2-7):واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من 2012 إلى 2020

(الوحدة: 10^6 دج)

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2012	2013	2014	2015	2016
المواد الغذائية و المشروبات	621657.9	656932.7	754184.6	789238.5	779757.2
التموين الصناعي	1148440.0	1262604.8	1449551.4	1669026.5	1734306.9
الوقود و مواد التشحيم	384293.0	348147.8	231946.1	238684.2	176521.7
الآلات و السلع التجهيزية	683118.5	847061.7	1070495.7	1283065.8	1304621.4
معدات النقل و قطع الغيار	709403.5	778995.4	767985.9	715782.5	597887.9
السلع الاستهلاكية	360111.9	471701.9	444599.1	493830.1	556408.7

[1] مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر ، 2009 ،ص25.

تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية و المشروبات	842133.1	867284.3	825081.7	897914.4
التموين الصناعي	1692355.7	1879997.0	1838183.2	1651461.6
الوقود و مواد التشحيم	221034.0	125733.1	171467.7	116633.6
الآلات و السلع التجهيزية	1274017.7	1261556.8	1097	957386.8
معدات النقل و قطع الغيار	570136.8	780454.5	602735.6	299439.3
السلع الاستهلاكية	506327.7	485826.4	480685.5	480685.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

*الزيادة المستمرة للواردات الغذائية للجزائر بنسبة كبيرة جدا وتستمر الواردات الغذائية في النمو و الزيادة بمرور السنوات.

*التجهيزات الصناعية تمثل أكبر بند في هيكل الواردات الجزائرية حسب النسبة والقيمة حيث من الملاحظ مما هو مبين في الجدول أن نسب الواردات من التجهيزات الصناعية في ارتفاع مستمر خلال السنوات.

* ونلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية والاستيراد في النمو مستمر، خاصة ما يتعلق منه بالموارد الغذائية والمواد الاستهلاكية من خلال ما سبق يلاح أن طبيعة الهيكل السلعي للواردات الجزائرية يتميز بسيطرة المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية و السلع نصف المصنعة على حصة الأسد فيه.

العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات ، والتي نذكر من أهمها: التغيرات الديموغرافية ، التنمية الاقتصادية ، هيكل الحماية الجمركية و سياسات توزيع الدخل.

أ) التغيرات الديمغرافية : تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني و بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية ،و مع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة فإن الأمر سيطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

ب) التنمية الاقتصادية :يؤدي تنفيذ برامج و خطط التنمية و خاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، و التي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج، و بذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات ،كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية و خدمية ،مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس أثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي ،فتحدث تغيرات في نمط و سلوك استهلاك الأفراد.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوي المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي.

وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

ج) هيكل الحماية الجمركية :قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة ، والعكس صحيح ،حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

د) سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل ،فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية و الوسيطية تزداد ،بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة و سلع الرفاهة[1].

[1] محمود رضا فتح الله، اقتصاديات الطلب على الواردات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة2005 ، ص21.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة باستخدام نموذج أنجل – قرانجر

في هذا المبحث سوف نطرح عموميات حول السلاسل الزمنية و أنواعها و استقراريتها ثم مفهوم نموذج أنجل قرانجر.

المطلب الأول: عموميات حول السلاسل الزمنية

نتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم الأساسية للسلاسل الزمنية

أولا: مفهوم السلسلة الزمنية

1. تعريف السلسلة الزمنية: السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة وفق تسلسل زمني متساوي و متصاعد مثل الأيام , أسابيع , أشهر , سنوات ,....الخ , بحيث أن كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوي السلسلة مثل : أسعار البترول , مستويات استهلاك الطاقة ,.....الخ.

و الشرط الأساسي لاستخدام هذه السلسلة في التحليل الإحصائي يجب أن تكون قابلة للمقارنة , أي أنها تخص نفس المكان أو نفس الدولة أو نفس الولاية أو نفس المؤسسة.....الخ , و لها نفس وحدة القياس.

2. مركبات السلسلة الزمنية: بغرض دراسة و تحليل السلسلة الزمنية فانه في البداية يجب تحديد مركبات السلسلة و العناصر المكونة لها , و من أهم المركبات نذكر:

أ) مركبة الاتجاه العام: و نقصد به التطور الطبيعي للسلسلة المدروسة عبر الزمن سوءاً كان هذا التطور بالزيادة أو بالنقصان , غير أن هذه المركبة لا تظهر في السلسلة على المدى القصير بل يجب ملاحظتها على الأمد البعيد , و تعكس مركبة الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة , و نرمز لها بالرمز T.

الشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة:

الشكل (2-4):سلسلة تتضمن مركبة الاتجاه العام بالزيادة **الشكل(2-5)**:سلسلة تتضمن مركبة ا ع بالنقصان

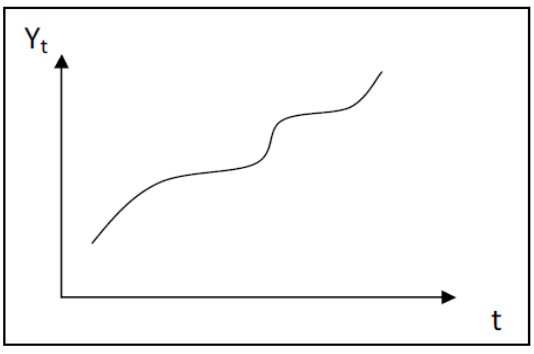

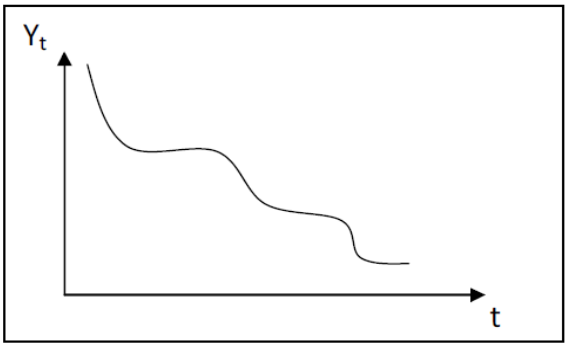

ب) المركبة الموسمية أو الفصلية: تضم المركبة الفصلية أو الموسمية كل التغيرات التي تطرأ على السلسلة في وحدات زمنية متعاقبة و قصيرة المدى و تكون في كل سنة و بانتظام , و يعزى سبب هذا التغير في السلسلة لأسباب و عوامل خارجية مثل :زيادة استهلاك المشروبات الغازية في فصل الصيف بسبب ارتفاع درجة الحرارة و نرمز للمركبة الفصلية بالرمزS. و الشكل التالي يوضح حالة وجود المركبة الفصلية أو الموسمية ضمن السلسلة :

الشكل رقم (2-6):سلسلة تتضمن وجود المركبة الفصلية أو الموسمية

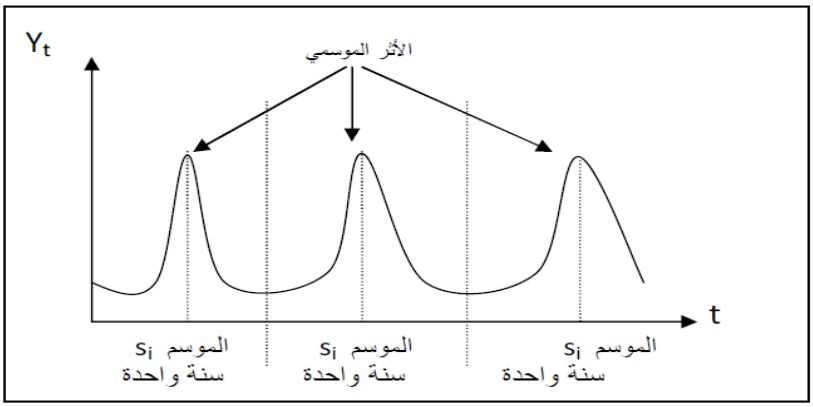

ج) المركبة الدورية: نقصد بالمركبة الدورية كل التغيرات التي تحدث للسلسلة بانتظام و خلال فترات زمنية طويلة نسبياً و تتراوح من 3 إلى 10 سنوات , وكمثال على ذلك الدوريات الاقتصادية .و نرمز للمركبة الدورية بالرمزC. الشكل التالي يوضح حالة وجود المركبة الدورية ضمن السلسلة:

الشكل رقم (2-7):سلسلة تتضمن وجود المركبة الدورية

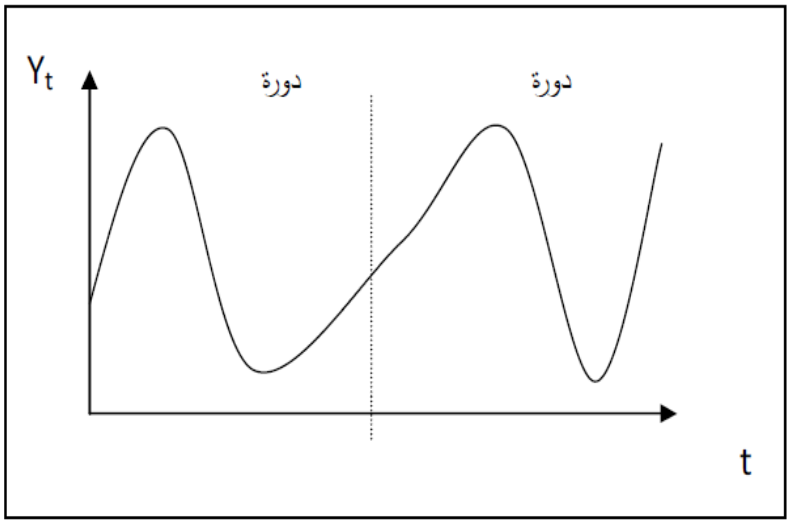

د) المركبة العشوائية: تمثل المركبة العشوائية كل التغيرات التي تطرأ على السلسلة بشكل مفاجئ و لا يمكن ضبطها و ليس لها علاقة بالزمن و إنما هي نتاج عوامل غير منتظمة و ظروف طارئة , مثل حدوث زلزال، اضرابات العمال , الحروب ,.....الخ. و نرمز للمركبة العشوائية بالرمز I و الشكل التالي يوضح حالة وجود المركبة العشوائية ضمن السلسلة:

الشكل رقم (2-8):سلسلة تتضمن وجود المركبة العشوائية

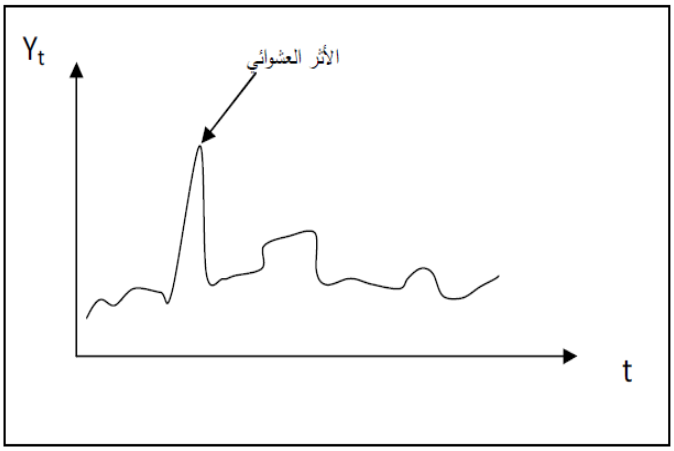

ثانيا: أنواع السلاسل الزمنية

عند دراسة السلاسل الزمنية لبعض الظواهر قد يكون من الممكن أخذ قياسات أو قراءات عند كل لحظة زمنية ويقال لهذه السلاسل بأنها سلاسل متصلة أما معظم السلاسل الزمنية التي تنشأ في الواقع فتتكون من قراءات أو مشاهدات مأخوذة عند فترات زمنية محددة مسبقا. وقد تكون هذه الفترات دقائق أو ساعات أو أيام أو أسابيع أو شهور أو سنوات. وتعرف هذه السلاسل بالسلاسل المتقطعة بغض النظر عن طبيعة الظاهرة أو المتغير موضع الدراسة ومن أمثلة هذه السلاسل الدخل القومي السنوي وسعر الإقفال اليومي لأحد الأسهم في بورصة الأوراق المالية وعدد الحوادث الأسبوعية التي تحدث على أحد الطرق وعدد خريجي إحدى الكليات السنوي وكمية الأمطار الشهرية والسلاسل الزمنية المتقطعة السلاسل التي سنتعامل معها فقط في هذا الكتاب، أي أننا سنفترض دائما أن السلسلة متاحة فقط عند نقاط زمنية متقطعة تبعد عن بعضها فجوات زمنية متساوية هي الطول.

المطلب الثاني: استقرارية السلسلة الزمنية

أولا: مفهوم استقرارية سلسلة زمنية

قبل القيام بنمذجة السلسلة الزمنية و التنبؤ يجب في البداية التأكد من الخصائص العشوائية للسلسلة فإذا كان الأمل الرياضي و التباين للسلسلة ثابتين عبر الزمن نقول عندئذٍ أن السلسلة مستقرة و مقبولة للنمذجة و التنبؤ فالسلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها عبر الزمن مع ثبات الأمل و التباين عبر الزمن أي عدم وجود اتجاه عام لا بزيادة لا بنقصان.

ثانيا: اختبارات استقرارية سلسلة زمنية

❖ اختبار ديكي- فولر المطور

تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديديه أو عشوائية لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى والذي يكتب على الشكل التالي :[1]

دون ثابت أو اتجاه عام

$$\varepsilon_t \emptyset Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} Y_i \ \Delta Y_t + Y\Delta_t \ldots.(1)$$

بثابت و دون اتجاه عام

$$\Delta Y_{t=}\mu + \ \emptyset Y_{t-1} \ + \ \sum_{i=1}^{p} Y_i \, \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$

بثابت و باتجاه عام $+\Delta Y_t = \delta_t + \emptyset Y_{t-1} + \Delta Y_{t-1} \sum_{I=1}^{P} Y_i \ + \varepsilon_t ..(3)+$

❖ اختبار فيليبس بيرون

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة التذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليب بيرون سنة 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباريDFو ADF و يقوم إجراء هذا الاختبار على المراحل 4 التالية :[1]

[1]RegisBourbonnais ،Econométrie ،Dunod ،Paris ،2015, 9 eme, édition ,p250.

تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة .

تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^{T} \varepsilon_t^2$ حيث ε_t^2 تمثل البواقي .

تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى بالتباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

$$\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 \frac{1}{T} = s_1^2 + 2 \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1} \left[1 - \frac{i}{I+1} \right] \sum_{i=1}^{I} \varepsilon$$

ومن اجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التباطؤات ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو الآتي $I \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{\frac{2}{9}}$

حساب إحصائية فيليبس بيرون بالعلاقة التالية :

$$T_{\acute{\emptyset}}^{*} = \sqrt{K} \times \frac{[\acute{\emptyset} - 1]}{\sigma_{\acute{\emptyset}}} + \frac{T[K-1]\sigma_{\acute{\emptyset}}}{\sqrt{K}}$$

❖ اختبار KPSS

حيث يعتمد هذا الاختبار على نموذج لاقرانج LM . ويفضل هذا الاختبار في حالة إذا كان عدد المشاهدات محدودا . على العكس من الاختبارات السابقة تكون فرضية العدم حسب هذا الاختبار بأن السلسلة مستقرة و بذلك تكون الفرضية البديلة بأن السلسلة غير مستقرة .هذا وتعطي إحصائية مضاعف لاقرانج بالشكل التالي :[2]

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{\sigma_\varepsilon^2}$$

حيث يشير S_tإلى المجموع الجزئي للبواقي : ε_i ، $T = 1 \ldots\ldots T$ ، $S_t = \sum_{i=}^{t} \varepsilon_i$ و σ_ε^2 مقدار تباين الخطأ ε_i . على هذا الأساس ،يتم رفض الفرضية العديمة (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (Phillips . KwiatKowsKi) .

[1],Opcite ،p250 .EconométrieRegisBourbonnais

[2]. خياري إيمان، مرجع سبق ذكره، ص. 132 .

المطلب الثالث: نموذج أنجل – قرانجر

أولا: مفهوم النموذج

أدت مساهمات قرانجر(1969) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.

وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن.

تعرف درجة التكامل المتغير كما قدمها قرانجر وانجل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن المتغير y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذ أمكن جعله ساكنًا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ I (d) فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ :$y_t \backsim I(1)$

إذا كان :$\Delta\, y_t \backsim I(0)$.

ولاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرين x_t , y_t يتم تقدير قيمة β بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية :

$$Y_t = \alpha + \beta x_t + U_t \dots (1)$$

حيث: Y_t المتغير التابع

x_t المتغير التوضيحي

U_t الحد العشوائي

وتفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أو مستقرة أم لا فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة أو مستقرة دل هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين x_t , y_t أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة أو غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين .يقوم مفهوم هذا النموذج على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى وبالرغم من وجودها فإنها من النادر أن تتحقق حيث يمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية بخطأ التوازن ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.

ثانيا: تقدير النموذج

ينتقل الباحث إلى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث، في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس، وهي تسمى مقدرات، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل:

- تجميع البيانات.
- حل مشاكل التجميع.
- اختيار طريقة القياس الملائمة.

ثالثا: اختبار النموذج

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية . وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر حجم الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

نقوم في هذا الجزء بتحليل ومناقشة أثر حجم الواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي ، حيث نستهلها بحساب عوائد المتغيرات قبل الشروع في الدراسة، ومدى استقرارية سلسلة العوائد، وكخطوة موالية نقوم بفحص الخصائص الوصفية و الارتباط الذاتي وخاصية عدم ثبات التباين، ومن دراسة العلاقة الانحدارية بين حجم الواردات والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل سلاسل متغيرات الدراسة والبيانات المستخدمة

سوف نقوم بتحليل سلاسل مؤشرات و عوائد الواردات الجزائرية، و هذا حتى تكون لدينا نظرة أولية لسلوكيات هذه المتغيرات .

أولا : مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة : استخدمت الدراسة سلاسل البيانات الربع سنوية للقيم محل الدراسة IMP, PIB الممتدة من 01 جانفي 2012 إلى 30 سبتمبر 2022 ،وقد استخرجنا هذه البيانات من مصدر ذات علاقة بالمتغيرين، والجدول التالي يوضح هذا المصدر :

الجدول رقم (2-8): مصادر بيانات كل من الواردات والنمو الاقتصادي

الدولة	اسم المتغير	المصدر
الجزائر	IMP	https://www.bank-of-algeria.dz/
الجزائر	PIB	https://www.bank-of-algeria.dz/

IMP الواردات

PIB النمو الاقتصادي

ثانيا: تحليل سلسلة قيم المتغيرات محل الدراسة.

تبين الأشكال الموالية مدى استقرارية متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (2-9): مدى استقرارية PIB

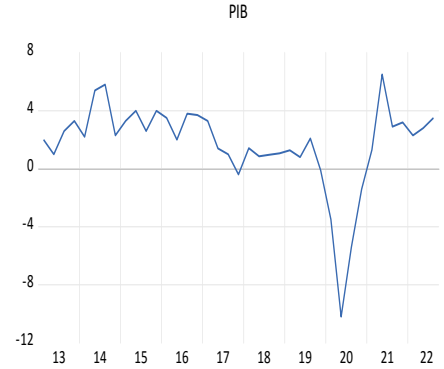

الشكل رقم (2-10): مدى استقرارية IMP

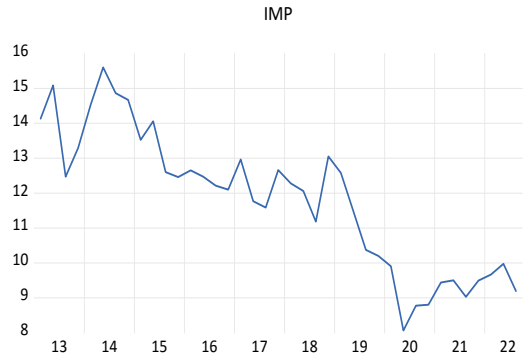

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتبين من خلال منحنيات قيم كل من IMP وPIB ، هذه المتغيرات سجلت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، فبعد إن بلغت حدودها الدنيا في بداية الدراسة نجدها أخذت قيم متفاوتة في المراحل الأخرى، مما يوحي بأن سلسلة تلك المتغيرات غير مستقرة، وفي كل الأحوال لا يمكن الجزم بذلك إلا من خلال استخدام الاختبارات الدالة على ذلك .

المطلب الثاني : الخصائص الوصفية و الاختبارات الإحصائية

نحاول في هذا المطلب دراسة الخصائص الإحصائية لمؤشرات متغيرات الدراسة ،وهذا إلى جانب دراسة نتائج الاختبارات الإحصائية الخاصة .

أولا : الاحصائات الوصفية لعوائد متغيرات الدراسة

نقوم بدراسة الخصائص الوصفية من اجل دراسة مميزات كل من المتغيرين الآتية : IMP, PIB حيث تكون العوائد ممثلة بالمتوسط الحسابي، والمخاطرة نعبر عليها بواسطة الانحراف المعياري، و هذا باستخدام برنامج

Eviews 12 ، حيث جاءت خصائص مؤشرات كل مرها PIB IMP ملخصة في الجدول الآتي

جدول رقم (2-9): دراسة الخصائص الإحصائية

المؤشرات	IMP	PIB
Meanالوسط	11.81492	1.722179
Medianالوسيط	12.21400	2.200000
Maxأكبر عائد	15.60300	6.500000
Minأقل عائد	8.064000	-10.20000
Std devالانحراف المعياري	2.006389	2.968148
Skew الالتواء	-0.055793	-1.987512
Kurtosis	2.036829	8.617869
JARQUE BERRAالتوزيع الطبيعي	1.527745	76.96207
احتمالية التوزيع	0.465859	0.00000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن أكبر قيمة للواردات قدرت 15.60300، في حين قدرت أعلى قيمة للنمو ب 6.500000،كما قدرت أقل قيمة للواردات ب 8.064000، أما النمو فقد قدرت اقل قيمة فيه ب 10.20000-، أما الانحراف المعياري بالنسبة للواردات قدرت ب 2.006389 أما بالنسبة للنمو الاقتصادي قدرت ب 2.968148 .

ثانيا : تحليل نتائج الاستقرارية عند المستوى الصفر والمستوى الاول بالنسبة للواردات:

1- تحليل نتائج الاستقرارية عند المستوى الصفر

لتحقق من مدى استقرارية سلاسل العوائد الشهرية نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF و فيليبس بيرون PP وKPSS كما وضحنا في منهجية الدراسة القياسية ، ففي حالة كون القيمة الحرجة لهذا الاختبار أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5% فأننا نقبل بفرضية استقرارية سلاسل العوائد .

ا-في حالة وجود ثابت .

جاءت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:في حالة وجود الثابت

الجدول رقم (2-10): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF1	1	-1.347956	0.5971	-3.615588	-2.941145	-2.609066
KPSS1	1	0.679601	0.0000	0.739000	0.463000	0.347000
PP1	1	-1.035691	0.7306	-3.615588	-2.941145	-2.609066

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PPالموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (1.035691،0.679601،1.347956)أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت .

ب . في حالة وجود ثابت و قاطع

جاءت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:في حالة وجود الثابت والقاطع

الجدول رقم (2-11): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF2	1	-3.523200	0.0511	-4.219126	-3.533083	-3.198312
KPSS2	1	0.060977	0.0000	0.216000	0.146000	0.119000
PP2	1	-3.493432	0.0545	-4.219126	-3.533083	-3.198312

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية بالقيمة المطلقة (3.493432،0.060677،3.523200) أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت وقاطع.

ج . في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع

جاءت النتائج كما يوضحه الجدول التالي: في حالة عدم وجود الثابت والقاطع

الجدول رقم (2-12): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF3	1	-2.319674	0.0218	-2.639210	-1.951687	-1.610579
PP3	1	-2.793513	0.0065	-2.627238	-1.949856	-1.611469

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع

2- دراسة الاستقرارية عند المستوى الأول

أ- في حالة وجود ثابت

الجدول رقم (2-13): نتائج الاستقرارية عند المستوى الأول

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF1	1	-3.678450	0.0094	-3.653730	-2.957110	2.617434
KPSS1	1	0.451750	0.0000	0.739000	0.463000	0.347000
PP1	1	-11.92247	0.0000	-3.621023	-2.943427	-2.610263

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (3.678450،0.451750،11.92247)أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت .

ب. في حالة وجود ثابت و قاطع

الجدول رقم (2-14): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF2	1	-3.624881	0.0434	-4.273277	-3.557759	-3.212361
KPSS2	1	0.450831	0.0000	0.216000	0.146000	0.119000
PP2	1	-11.55497	0.0000	-4.226815	-3.536601	-3.200320

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية بالقيمة المطلقة (11.55497،0.450831،3.624881)أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت وقاطع .

ج- في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع

الجدول رقم (2-15): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF3	1	-7.514059	0.0000	-2.628961	-1.950117	-1.611339
PP3	1	-7.874264	0.0000	-2.628961	-1.950117	-1.611339

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (7.514059،7.874264) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات الواردات خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع .

ثالث تحليل نتائج الاستقرارية عند المستوى الصفر والمستوى الأول بالنسبة للنمو الاقتصادي:

1- تحليل نتائج الاستقرارية عند المستوى الصفر

ا – في حالة وجود ثابت

الجدول رقم (2-16): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF1	1	-2.479553	0.1283	-3.615588	-2.941145	-2.609066
KPSS1	1	0.259296	0.0000	0.739000	0.463000	0.347000
PP1	1	-2.609286	0.1000	-3.615588	-2.941145	-2.609066

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (2.609286،0.259296،2.479553)أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت .

ب- في حالة وجود ثابت و قاطع

الجدول رقم (2-17): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF2	1	-2.523822	0.3156	-4.219126	-3.533083	-3.198312
KPSS2	1	0.091880	0.0000	0.216000	0.146000	0.119000
PP2	1	-2.675079	0.2520	-4.219126	-3.533083	-3.198312

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية بالقيمة المطلقة (2.675079،0.091880،2.523822)أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت وقاطع .

ج- في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع

الجدول رقم (2-18): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF3	1	-2.080797	0.0375	-2.627238	-1.949856	-1.611469
PP3	1	-2.183532	0.0296	-2.627238	-1.949856	-1.611469

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (2.080797،2.183532)أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة غير مستقرة وهذا في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع .

2- تحليل نتائج الاستقرارية عند المستوى الأول

أ- في حالة وجود ثابت

الجدول رقم (2-19): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF1	1	-5.826595	0.0000	-3.621023	-2.943427	-2.610263
KPSS1	1	0.103361	0.0000	0.739000	0.463000	0.347000
PP1	1	-6.030866	0.0000	-3.621023	-2.943427	-2.610263

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (6.030866،0.103361،5.826595) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت .

ب- في حالة وجود ثابت و قاطع

الجدول رقم (2-20): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF2	1	-5.745324	0.0002	-4.226815	-3.536601	-3.200320
KPSS2	1	0.091924	0.0000	0.216000	0.146000	0.119000
PP2	1	-5.929033	0.0001	-4.226815	-3.536601	-3.200320

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من ADF ، KPSS ، PP الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحصائية بالقيمة المطلقة (5.929033،0.091924،5.745324) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة وجود ثابت وقاطع.

ج- في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع

الجدول رقم (2-21): نتائج الاستقرارية في حالة وجود ثابت و لا قاطع

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF3	1	-5.905397	0.0000	-2.628961	-1.950117	-1.611339
PP3	1	-6.137631	0.0000	-2.628961	-1.950117	-1.611339

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج (EVIEWS.12)

نلاحظ من نتائج اختبار كل من PP، ADF الموضحة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية بالقيمة المطلقة (5.905397،6.137631) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ،5% ،10 % ، وهذا عند قيمة احتمالية أكبر من 5، مما يدل على أن سلسلة بيانات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مستقرة وهذا في حالة عدم وجود ثابت ولا قاطع.

المطلب الثالث: اختبار علاقة التكامل المشترك لEnjel – Granger

على ضوء دراستنا هذه، قمنا بدراسة التكامل المشترك بين الواردات والنمو الاقتصادي ، ومن أجل ذلك قمنا بتقدير العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي، ثم دراسة استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية بين تلك المتغيرات، وعلى العموم نقوم بإجراء اختبار انجل قرانجر من خلال الخطوات الآتيـة:

أولا: تقدير العلاقات الانحدارية بين الواردات و النمو الاقتصادي

بعد القيام بتقدير نموذج العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي ،كانت معادلات النموذج كما يلي:

$$PIB = -6.0508311 + 0.696619\ IMP \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

- **نموذج علاقة** تلخص المعادلة (1) نتائج عملية الانحدار بين الواردات والنمو الاقتصادي ، وفي الجدول التالي ندرس مدى معنوية العلاقة التكاملية:

الجدول رقم (2-22): نتائج اختبار تقدير العلاقة الانحدارية بين متغيرات الدراسة

Prob	F-stat	R-squared	C		IMP	
			Prob	T-STAT	Prob	T-STAT
0.002482	10.54212	0.221743	0.0157	-2.532149	0.0025	3.246864

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج(EVIEWS.12)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معلمات نموذج تقدير العلاقة التقديرية بين الواردات والنمو الاقتصادي تدل على أن الزيادة بوحدة واحدة في الواردات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بأكثر من 0.69، وبقدرة تفسيرية حددت تقريبا ب 22%، وهي غير مقبولة احصائيا، حيث جاءت احتمالية كل من قيمة إحصائية ستودنت وفيشر أقل من 5%.

$$PIB = -6.0508311 + 0.696619\ IMP$$

ثانيـا: نتائج اختبار استقراريه بواقي العلاقة التقديرية.

بعد ما قمنا بتقدير العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي ، نقوم الآن بتحليل نتائج اختبار استقراريه بواقي هذه العلاقات، و الجدول أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (2-23): اختبار استقرارية بواقي العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي

المؤشرات	درجة التأخير	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية	1%	5%	10%
ADF	1	-2.702227	0.0830	-3.615588	-2.941145	-2.609066
KPSS	1	0.106013	0.0000	0.739000	0.463000	0.347000
PP	1	-2.812260	0.0660	-3.615588	-2.941145	-2.609066

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج(EVIEWS.12)

اعتمادا على اختبار Kpss لاختبار استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية بين الواردات والنمو الاقتصادي نلاحظ بأن إحصائية اختبار Kpss كانت أكبر من القيمة الحرجة مما يعني أن بواقي سلسلة العلاقة الانحدارية غير مستقرة عند المستوى الأول .

ويوضح الشكل التالي مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية:

الشكل رقم (2-11): مدى استقرارية سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية لمتغيرات الدراسة

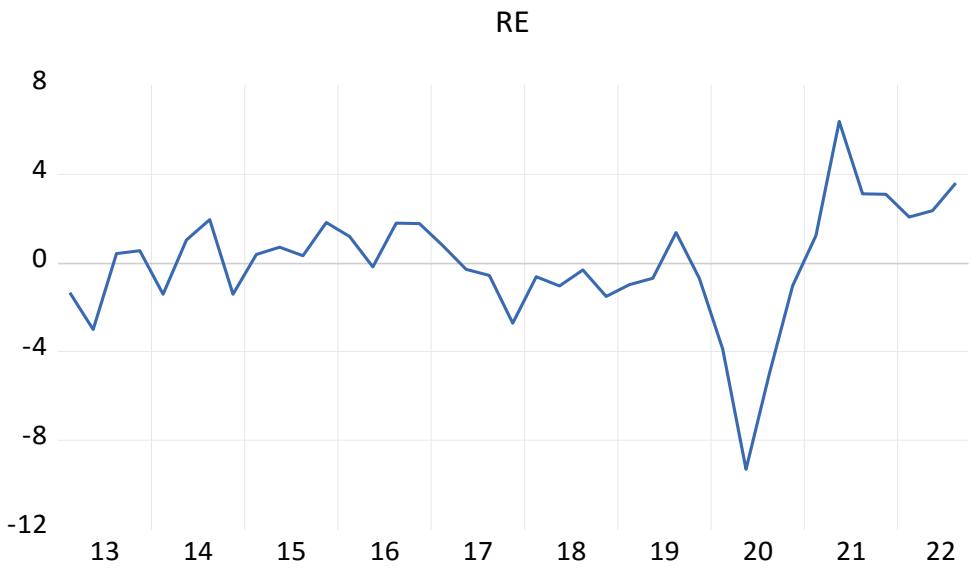

المصـدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews.12)

وتجدر الإشارة أن استقرار سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية عند المستوى الصفر بين المتغيرات محل الدراسة شرط ضروري لوجود العلاقة التكاملية بين الواردات والنمو الاقتصادي، وفي حالة عدم تحقق شرط الاستقرارية في سلسلة البواقي يعني ذلك أنه لا يوجد تكامل مشترك، وهو ما ينطبق على حالتنا هذه ، حيث جاءت سلسلة بواقي العلاقة الانحدارية غير مستقرة، لذلك فإنه لا توجد أي علاقة تكاملية بين المتغيرات محل الدراسة مما يعني أنه لا توجد أي حساسية بين تقلبات الواردات والنمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل الثاني:

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، نجد أن القياس الاقتصادي من بين أهم النظريات الاقتصادية التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها وفق طريقة التكامل المشترك، كما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج إحصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج EVIEWS12.

فمن خلال دراستنا لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر التي من خلالها قمنا بتحديد أهم العوامل المؤثرة على النمو حيث قمنا:

أولا قمنا بتقدير النموذج لجميع فترة الدراسة حيث لم نجد علاقة ايجابية بين النمو و الواردات و اختبار التكامل المشترك .

حيث توصلنا في الأخير إلى الحصول على أهم المتغيرات التي تؤثر عليه ولم نتمكن من تحيدها كلها، فبعد افتراضنا في البداية لهذه العوامل و التي تم حصرها فيما يلي:

الواردات من السلع والخدمات ،عدد السكان ،عدد العمال وتراكم رأس المال.

و لكن هذه العوامل تبقى غير كافية لتحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، لأنه يتحدد كذلك بعوامل أخرى كثيرة و متعددة.

خاتمة عامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث كان قوامها فصلين أساسيين : تناول الفصل الأول الجانب النظري حيث تم تقديم بعض المفاهيم الخاصة بالواردات وذكر أهميتها ومختلف أنواعها وكذلك النمو الاقتصادي والعلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي كما ذكرنا بعض الدراسات السابقة حول الجزائر و دول أخرى. أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب التطبيقي حيث تطرقنا إلى الدراسة القياسية لتبيين أثر الواردات على النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام طريقة التكامل المشترك لنموذج لانجل قرانجر خلال الفترة (2012-2022).

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ✓ نظريات النمو الكلاسيكية و الكينزية، ونظريات النمو النيوكلاسيكية والحديثة، قامت بتفسير النمو الاقتصادي أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعلى ضوء هذا التفسير فان زيادة الواردات تأثر سلبا على النمو الاقتصادي في حالة ما إذا كانت الدولة تعاني من ضعف الابتكارات وهذا ينطبق على الجزائر.
- ✓ أن الواردات تقود إلى نمو في الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال ما توفره من سلع رأسمالية ومواد خام ضرورية لعملية الإنتاج، وزيادة الناتج الداخلي الخام تؤدي إلى زيادة الدخل، والذي يقود تبعا إلى زيادة في الطلب على السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المستوردة وكذلك العمل على التقليل من السلع الاستهلاكية وزيادة السلع الاستثمارية.
- ✓ فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي بالواردات، فالواردات تؤثر على النمو من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية.
- ✓ لا توجد أي علاقة تكاملية بين المتغيرات محل الدراسة مما يعني أنه لا توجد أي حساسية بين تقلبات الواردات والنمو الاقتصادي .
- ✓ لا يوجد أثر ايجابي بين الواردات والناتج المحلي في الجزائر.

اقتراحات وتوصيات :

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات تمثلت فيما يلي:

- العمل على زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية.
- ضرورة تنويع مصادر الاستيراد لخلق منافسة بين المصدرين تنعكس بالإيجاب على أسعار المواد المستوردة.
- النمو بالصناعات المحلية، والارتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج، لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي.
- ضرورة توجيه الواردات لغايات تنموية لتعزيز الأثر الايجابي الفعلي للواردات على النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بمجال الواردات أكثر وتحديد أنواعها وانتهاج سياسة الإحلال تدريجياً لرفع وتشجيع الإنتاج الكلي.
- تقدير مستويات عالية للنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.

أفاق الدراسة:

يتيح هذا الموضوع فرصة بحثية جديدة نذكر منها:

- اثر الواردات على النمو الاقتصادي بعد الخروج من جائحة كورونا.
- مستقبل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خارج المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، 2002.
2. أسامة مُحَّد الفولي، **مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الأردن ،1997.
3. أحمد خالد فرحان المشهدان، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013.
4. أسامة بشير الدباغ، **المقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.
5. تومي صالح ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** ،ج1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999.
6. جمال الدين لعويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000.
7. جميل مُحَّد خالد ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،الأكاديميون لنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان،2014.
8. شيخي مُحَّد، **طرق الاقتصاد القياسي** محاضرات وتطبيقات، ط1 ، دار الحامد لنشر والتوزيع، ورقلة، 2011.
9. طهراوي فريد، **الاقتصاد القياسي** المحاضرات وأمثلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، البويرة ،2017 .
10. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية الجديدة،مصر، 2005.
11. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،2006 .
12. عمر صخري ،**التحليل الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .
13. مُحَّد ناجي حسن خليفة،" **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**"، ط1 ،دار القاهرة، مصر،2001.
14. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1 ،أردن،2010.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أشواق بن قدور ،**تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، 2001.
2. بلقلقة ابراهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،2009 .
3. بن جدو سامي، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات الطلب على الواردات**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية 4. 2010.
5. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد تنمية، تلمسان،2012 .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Sun, Peng، Heshmati, Almas. International trade and its effects on economic growth in China,. IZA Discussion Paper No. 5151,2010.
2. Wenyu zang, Mark Baimbridge, Exports, imports and economic growth in South Korea and Japan: a tale of two economies,journal homepage, Volume 44, 2011.
3. SANACHIN Mehta, The Dynamics of Relationship between Exports, Import and Economic Growth in India, Vol. 3, Issue: 7,2017.
4. Qaz Muhammad Adnan Huya, Export,import and economic growth in chaina ,volume:5,2012.
5. Qiang xu,peng-Feilei, An Empirical Analysis of the relationship between import trade and economic in china,volume 10,2013.
6. Nanthhakumar loganthan,Mohdfahmi Ghazali, The impact of import on economic growth in Malaysia1970-2007,volume10,N:3,2011.

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: RE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.702227	0.0830
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: D(RE)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 14:54
Sample (adjusted): 2013Q2 2022Q3
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RE(-1)	-0.359063	0.132877	-2.702227	0.0104
C	0.095997	0.339158	0.283044	0.7788

R-squared	0.168630	Mean dependent var	0.130034
Adjusted R-squared	0.145537	S.D. dependent var	2.260204
S.E. of regression	2.089269	Akaike info criterion	4.362701
Sum squared resid	157.1416	Schwarz criterion	4.448890
Log likelihood	-80.89133	Hannan-Quinn criter.	4.393367
F-statistic	7.302030	Durbin-Watson stat	1.739990
Prob(F-statistic)	0.010440		

ADF

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.702227	0.0830
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 15:42
Sample (adjusted): 2013Q2 2022Q3
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.359063	0.132877	-2.702227	0.0104
C	0.095997	0.339158	0.283044	0.7788

R-squared	0.168630	Mean dependent var	0.130034
Adjusted R-squared	0.145537	S.D. dependent var	2.260204
S.E. of regression	2.089269	Akaike info criterion	4.362701
Sum squared resid	157.1416	Schwarz criterion	4.448890
Log likelihood	-80.89133	Hannan-Quinn criter.	4.393367
F-statistic	7.302030	Durbin-Watson stat	1.739990
Prob(F-statistic)	0.010440		

Pp

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.812260	0.0660
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.135305
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.554626

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 15:41
Sample (adjusted): 2013Q2 2022Q3
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.359063	0.132877	-2.702227	0.0104
C	0.095997	0.339158	0.283044	0.7788

R-squared	0.168630	Mean dependent var	0.130034
Adjusted R-squared	0.145537	S.D. dependent var	2.260204
S.E. of regression	2.089269	Akaike info criterion	4.362701
Sum squared resid	157.1416	Schwarz criterion	4.448890
Log likelihood	-80.89133	Hannan-Quinn criter.	4.393367
F-statistic	7.302030	Durbin-Watson stat	1.739990
Prob(F-statistic)	0.010440		

Kpss

Null Hypothesis: R is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.106013
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	6.680564
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.45507

KPSS Test Equation
Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 15:38
Sample: 2013Q1 2022Q3
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.50E-15	0.419290	-3.58E-15	1.0000

R-squared	0.000000	Mean dependent var	-1.46E-15
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	2.618467
S.E. of regression	2.618467	Akaike info criterion	4.788362
Sum squared resid	260.5420	Schwarz criterion	4.831017
Log likelihood	-92.37305	Hannan-Quinn criter.	4.803666
Durbin-Watson stat	0.727936		

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 14:45
Sample: 2013Q1 2022Q3
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	0.696619	0.214551	3.246864	0.0025
C	-6.508311	2.570272	-2.532149	0.0157

R-squared	0.221743	Mean dependent var	1.722179
Adjusted R-squared	0.200709	S.D. dependent var	2.968148
S.E. of regression	2.653616	Akaike info criterion	4.839644
Sum squared resid	260.5420	Schwarz criterion	4.924954
Log likelihood	-92.37305	Hannan-Quinn criter.	4.870252
F-statistic	10.54212	Durbin-Watson stat	0.727936
Prob(F-statistic)	0.002482		

الملخص:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة ، ويرى بعض من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق االنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية خاصة من جانب الاستيراد، فكل دولة تطبق سياسة تجارية مختلفة عن غيرها لكن الهدف واحد وهو الوصول إلى درجة متقدمة من التطور.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر الواردات الجزائرية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2012-2022 مستخدمين في ذلك طريقة التكامل المشترك لنموذج انجل قرانجر حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر ايجابي لحجم للواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المدروسة، وهذا ما لا يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة في تفسير أثر الواردات على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الواردات، النمو الاقتصادي، الناتج الإجمالي المحلي، التكامل المشترك.

Abstract

The foreign trade sector is one of the most vital sectors in the economy of any country, and some economists believe that foreign trade contributes to achieving economic growth for developing countries, especially on the import side development.

This study aims to test the impact of Algerian imports on economic growth during the period 2012-2022 . Using the cointegration method of the Angel Granger model, the study concluded that there is a negative impact of imports on economic growth during the time period studied, and this is not consistent with the results of previous studies in explaining the impact of imports on economic growth.

key words:

Imports, economic growth, gross domestic product, co-integration.